

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسلام على نبيّ الهُدى والرحمة محمد ، وعلى آله الطاهرين وصحبه الأكرمين أجمعين . أمّا بعد : فقد أحببت اللغة العربية حبّاً جمّاً ، فأكملت دراساتي العليا فيها ، وعهدت الى فكري ونفسي بذل كل جهد ممكن ، من أجل عزّتها وسلامتها ، فألفت فيها كتباً وكتبت بحوثاً ، لا سيما في النحو العربي . وهذا البحث الموسوم **(أوْجُه ُالـفَـرْق والشَّـبَـهِ بينَ الصِّـلَـةِ والصِّفَـةِ – دراسة نحوية)** يأتي على طريق تلك المؤلفات والبحوث الهادفة الى أيضاح قواعد العربية وبيان خصائصها المتميزة ، معزّزاً بآي من الذكر الحكيم ، وكلام العرب الفصيح ، شعراً ونثراً .

إن مسألة الفرق والشّبه بين كثير من الموضوعات النحوية قد تناولها بعض علماء العربية القدماء ، وعدد من الدارسين المعاصرين . وقد ذكرالسيوطي في كتابه (الأشباه والنظائرفي النحو) الكثير من تلك الفروق والأشباه ، وسبقه ابن مالك في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) في هذا الموضوع . ولم أجد في الكتابين المذكورين أوغيرهما من كتب القدماء عنواناً خاصاً في بيان الفرق والشّبه نحوياً بين الصلة والصفة، ولم أجد أيضاً بحثاً حديثاً خاصاً في الموضوع المذكور. وعندما نظرت بعض المصادرالنحوية القديمة ، وجدت كلاماً على الفرق والشبه بين الصلة والصفة في مواضع متفرقة ، غير ما ورد في باب الاسم الموصول ، وباب الصفة (النعت) ، ومن ذلك الكلام المتفرق والكلام المذكور في بابيهما ، اتضحت أوجه الفرق والشبه بينهما في مسائل كثيرة ، منها : الحد والوظيفة واللزوم ، والتبعية ، والمفرد والجملة ، والتعدد ، والعائد (الرابط) وحذفه ، والذكر والحذف ، والتقديم والتأخير ، والفصل والوصل ، والإعراب والعامل ، وغيرها .

تناولت الموضوع في مبحثين : الأول : تعريف موجز بالموصول وصلته ، وبالموصوف وصفته ، وإيجاز بأحكام كل واحد منهما . والثاني : أوجه الفرق والشبه بينهما ، في المسائل التي ذكرتها . والكلام قد يكون بشيء من التفصيل في هذه المسألة أو تلك ، أو الإيجاز أحياناً في هذا الموضع أو ذاك ، لأن هذا البحث لا يتسع للتفصيل ، أو أن التفصيل لا حاجة إليه . ومن أجل زيادة الفائدة ذكرت بإيجازبعض أوجه الفرق والشبه بين الموصول والموصوف، أثناء الشرح . ومن المعلوم أن المسائل التي تناولتها في الفرق والشبه ، لا تخلو من خلافات فيها بين النحويين ، فذكرت بإيجاز

المذاهب المختلفة ، في هذه المسألة أو تلك ، وأحياناً أذكر ما أراه من ترجيح أو تضعيف ، في هذا المذهب أو ذاك ، وأذكر أحياناً بإيجاز بعض المذاهب النحوية ، وأهمل بعضها الآخر ، حين أجد لا طائل فيها ، ومن ذلك مذاهب بعضهم في : أسباب بناء الأسماء الموصولة ، وتعريفها بالوضع أو بغيره، وإلحاق (أل) في معظم الأسماء الموصولة ، ومحل الصلة من الإعراب ، والوصل أو الوصف ببعض الجمل الطلبية والإنشائية ، والعامل في كل من الصلة والصفة وغيرها . ولم أكثر من الشواهد والأمثلة ، لأن هذا البحث لا يتسع لها ، فاكتفيت بالإحالة الى مظانها في الهامش . وأكثرت في الغالب من ذكر المصادر والمراجع في الهامش الواحد للمسألة نفسها، لتوثيقها ولتسهيل رجوع قارئ هذا البحث الى هذا المصدر أو ذاك ، مما يتيسر له منها .

آمل أني قد وفقت في عملي هذا ، وما الكمال إلّا لله وحده . والحمد لله ربّ العالمين ، على نعمه التي لا تعدّ ولا تُحصى ، ومنها نعمة الحب العظيم للعربية لغة القرآن الكريم .

المبحث الأول : تعريف موجز بالموصول وصلته ، وبالموصوف وأحكام كل واحد منهما

أولاً / الاسم الموصول (1) ، وصلته :

الموصول لغة واصطلاحاً (2) : اسم مفعول من وُصِل يوصَل وصْلاً وصِلَةَ : الشيءُ بغيره ' إذا جُعل من تمامه ، فهو موصول . والموصول ما وُصِلَ بشيء ، أو اتصل به شيءٌ فعلِق أو التأم به ، فلم ينقطع عنه . والموصول الاسمي اصطلاحاً : اسم معين مبهم لا يتم معناه بنفسه إلّا بصلة بعده . وقيل : هو ما لا يصيرجزءاً (جزء جملة) تاماً إلّا بصلة وعائد . وقيل : الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ، ومعنى الموصول والمحتاج الى صلة شيء واحد

والأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة ، لا يتضح معناها إلّا إذا اتبعت بصلة ، أي أن الموصول يفتقر الى كلام بعده ، تصله به ليتمّ اسماً ، فإذا تمَّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة ، في جواز أن يقع فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً أو مضافاً ، أو نحو ذلك .

وقد سميت الأسماء الموصولة بذلك لأنها توصل بكلام بعدها ، هو من تمام معناها يسمى صلة ، فإذا قلت : جاءني الذي أو أكرمتُ التي ، لم يُفهم المعنى المقصود بالاسم وحده ، فإذا جئت بالصلة وهي جملة اتضح المعنى المقصود بالاسم وصلته معاً، وذلك نحو قولك : جاءني الذي عاد من السفر ، وأكرمتُ التي فازت في السباق ، ونحو ذلك .

والأسماء الموصولة هي : الذي والتي وتثنيتهما (اللذان واللتان) وجمعهما (الذين والألى واللاتي واللواتي واللائي) ، و(مَنْ ، وما) ، و(أيّ) مضافة الى معرفة على مذهب أكثرهم ، و(ذو) في لغة قبيلة (طيئ) ، و(ذا) مسبوقة بـ (ما) الاستفهامية بلا خلاف ، وبـ (مَن) أيضاً على مذهب جماعة .

و(أل) اسم موصول بمعنى الذي والتي وأخواتهما ، خلافاً لبعضهم في عدّها موصولاً حرفياً أو حرف تعريف .

ويقسم النحاة الأسماء الموصولة على قسمين : مختص ومشترك ، فالمختص ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوزه الى غيره ، وهو : الذي والتي وما تفرع منهما ، والمشترك هو ما كان لعدّة معان بلفظ واحد كـ (من وما وأيّ) . ولا يتسع هذا البحث للتمثيل لها أو الاستشهاد عليها .

وقد انقسموا في أسباب بناء الأسماء الموصولة ،(والمقصود به نقيض الإعراب)، على ثلاثة أقوال: الأول ـ إن احتياج الاسم الموصول في تمامه اسماً الى جملة بعده توضّحه ؛ قد أوجب بناؤه ، لأنه صار كبعض الكلمة ، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب . والثاني ـ إن الاسم الموصول أشبه الحرف من حيث أنه لا يفيد بنفسه ، ولا بدّ من كلام بعده ، فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه ، إنما معناه في غيره ، وقد رُدّ هذان المذهبان ، ولا يتسع البحث لذكر ذلك . والثالث ـ إن بعض الاسماء الموصولة ، نحو: (مَن وما وأل) قد وُضِع على حرفين كوضع أكثرالحروف ، ثم حُملت البواقي عليها طرداً للباب ، وهذا أضعف المذاهب . واختلف أيضاً في تعريفها ، فذهب معظم النحويين الى أنها معارف وضعاً أي أصالة وليس بشيء آخر ، لأنها وضعت على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطَب ، وهذه خاصّة المعارف . وذهب قسم من النحاة الى أنها ليست معارف بالوضع ، بل عُرّفت بغيرها ، وقد انقسموا على ثلاثة أقوال : الأول ـ إنها مُعرَّفة ب(ال) الظاهرة في بعضها ، والمنوية في بعضها الآخر، والثاني ـ إنها مُعرَّفة بصلاتها ، وليس بـ (أل) ، وما زيادة الألف واللام في بعضها إلّا لضرب من إصلاح اللفظ ، والثالث ـ إنها ليست مُعرَّفة بصلاتها ، وإنما حصل تخصيص لها بصلاتها ، لأن تقييد الشيء بالشيء تقييد له ، وليس تعريفاً على سبيل الوضع ، وإن كان المقيَّد به غير خاص وحده ، فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول بصلته . وقد ردّت الأقوال الثلاثة المذكورة ، ولا يتسع البحث لذكر ذلك .

واختلف أيضاً في إعراب الصلة ، وسيرد بيانه ، واختلف أيضاً في حذف الاسم الموصول ، فذهب الكوفيون والأخفش من البصريين الى جواز حذفه مطلقاً ، عدا (أل) ، ومنع البصريون حذفه ، وجوز جماعة حذفه بشروط . وسيرد الكلام على مسألة حذف الاسم الموصول في المبحث الثاني .

والصلة لغة [3] : من قولك : وصلَ الشيءَ بالشيءِ يصِلُه وصْلاً وصِلةً : لأَمَـهُ وجمعه ، ضد فصله ، والصلة مصدر كالوصل . ووصل فلانٌ فلاناً وصْلاً وصِلة : التأم به ، وضد هجره وصَرَمَـهُ . واتصل الشيءُ بالشيء اتصالاً : التأم ولم ينقطع . والوَصْل : ضمّ شيء الى شيء آخرحتى يعلقه .

واصطلاحاً : جملة خبرية أو شبهها ، متصلة باسم مبهم ، وهو يفتقر إليها ، لتوضيحه وتبيينه ، فتكون من تمام معناه ، أي لا يتم جزء جملة إلّا بصلته ، وبها يكون حكمه حكم سائر الأسماء

التامة في استحقاق المواقع الإعرابية المختلفة ، والاسم الموصول وصلته كالاسم الواحد . وقد سميت الجملة صلة لأنها وصل للاسم الموصول . ويسمي سيبويه الصلة حشواً ، وتعني الزيادة ، أي أنها ليست أصلاً ، وإنما هي زيادة يتمم بها الاسم ويوضّح معناه ، ومنه قولهم : فلان من حَشْو بني فلان،أي من أتباعهم وليس من صميمهم.

وجملة الصلة للأسماء الموصولة عدا(أل) خبرية ، معهود معناها غالباً ، أي معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ، قبل ذكر الاسم الموصول ، وذلك نحو قولك : سافرَ الذي أكرمَ خالداً ، ولا تقول ذلك إلّا إذا كان السامع يعلم أن هناك شخصاً أكرم خالداً ، ويجهل سفره ، كقوله تعالى : { **وإذ تقولُ للذي أنعمَ اللهُ عليهِ وأنعمتَ عليهِ أمْسِكْ عليكَ زوجَكَ** } (الأحزاب 37) ، فالصلة في الآية الكريمة معهودة للمخاطب معلومة عنده ، وهو الرسول الكريم (ص) . وبعبارة أخرى : إنّ الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي أن يعتقد المتكلمُ في السامع أنه يعلم حصوله للموصول . وقد يُراد بالاسم الموصول الجنسُ فتوافقه صلته ، فلا تكون معهودة أي معلومة للسامع ، كقوله تعالى { **واللاتي يأتِينَ الفاحِشَةَ مِنْ نِسَائكُمْ فَاستَشْهدُوا عَلَيْهِنَ أرْبَعَةَ مِنْكُمْ** } (النساء 15) ، فليس المقصود في الآية نساء معلومات ، بل المقصود الجنس ، و { **الذينَ يَأكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إلّا كَمَا يَقُومُ الذي يَتَخَبَّطُهُ الشّيْطَانُ مِنَ المَسِّ**} (البقرة 275) ، فالمقصود الناس عامة وليس جماعة بعينهم . وقد يراد تعظيم الموصول وتفخيمه فتبهم صلته ، فلا تكون معهودة أي معلومة لدى السامع ، ولا تفيد الجنس ، كقوله تعالى : { **فَغَشِيَهُمْ مِنْ اليَمِّ مَا غَشِيَهُمْ** } (طه 78) ، و { **فَأوْحَى الى عَبْدِهِ مَا أوْحَى**} (النجم 10) . وكذلك تبهم الصلة إذا أريد بها التحقير ، كقولهم : فلانٌ قد فعلَ ما فعلَ .

وقد أوجبوا أن تكون صلة الاسم الموصول عدا (أل) جملة لا مفرداً ، وأن تكون الجملة خبرية لا إنشائية (خلافاً لبعض الكوفيين) ، ولا طلبية . وجوز جماعة نيابة الظرف والجار والمجرور عن الصلة ، وعلى مذهب اكثرهم يكون متعلقهما هو الصلة فيوجبون تقديره فعلا لا وصفا ، فيكون الفعل والضمير المستتر فيه جملة الصلة . أما (أل) فإنها لا توصل إلّا بصفة صريحة أي محضة ، كاسم الفاعل واسم المفعول وفي الوصل بالصفة المشبّهة خلاف . وقد ورد في الشعر وصلها بجملة فعلية فعلها مضارع ، وبالجملة الاسمية وبالظرف والجاروالمجرور، ويحكم أكثرهم على ذلك بالندرة أو الشذوذ أو الضرورة الشعرية[4] .

وقد منع أكثرهم حذف جملة الصلة ، لأن في حذفها تفويت المقصود في الكلام . وجوّز جماعة حذفها بشروط . وأجمعوا على منع تقديم الصلة على الموصول ، ومنع أكثرهم تقديم شيء منها عليه ، لأنها بمنزلة الجزء من الموصول ، وجزء الشيء لا يتقدّم عليه . وجوّز جماعة تقديم معمول الصلة على الموصول إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، لأنهم يتوسعون فيهما ، كما جوزوا تقديم بعض أجزاء الصلة على بعضها الآخر ،لا سيما معمولها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً . ومنع

أكثرهم الفصل بين الاسم الموصول وصلته، أو بين أجزاء الصلة ، سواء أكان الفصل بأجنبي من الصلة أو غير أجنبي ، وجوز جماعة الفصل بالظرف والجار والمجرور، وبغير الأجنبي كمعمول الصلة ، وعلى مذاهب مختلفة جاز الفصل بجملة القسم والحال والنداء . وسيرد بيان هذه المسائل في المبحث الثاني .

واشترطوا أن يكون في جملة الصلة عائد للاسم الموصول ، ويسمّيه بعضهم ذكر ، وهذا العائد (الذكر) هو ضمير الموصول غالباً ، ليربط جملة الصلة بالموصول ، ويؤذن بتعلقها به . والضمير الرابط إما أن يكون مذكوراً ، كقوله تعالى **{ وفِيْهَا مَا تَشْتَهِيْهِ الأنْفُسُ }** (الزخرف71) ، وإما أن يكون مقدراً كقوله تعالى : **{ أهَذا الذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً }** (الفرقان 41) أي : بعثه . وحكم الضمير العائد مطابقة الموصول في الإفراد والتذكير والحضور وفروعهما ، وقد يراعى المعنى أحياناً في مطابقة الضميرفي بعض الاسماء الموصولة . وقد يغني عن الضمير الرابط أحياناً اسم ظاهر على مذهب جماعة ، وعلى مذهب بعضهم قد يغني عنه حرف الفاء في الربط . وقد يحذف الضميرالرابط إذا دل عليه دليل ، ويكثر حذف المنصوب ، ويقل حذف المجرور ، ويندر حذف المرفوع . وسيرد الكلام مفصلاً على الضمير الرابط وحذفه ، في المبحث الثاني .

و تتعدد الصلة للموصول الواحد على مذهب أكثرهم ، وذلك بحسب المعنى المقصود ، وقد منع بعضهم ذلك ، فيقدر اسماً للصلة أو الصلات الأخرى . كما منع أكثرهم مشاركة اسمين أو أكثر في صلة واحدة ، وإنّما تكون الصلة المذكورة دليلاً على الصلة أو الصلات المحذوفة للاسماء الأخرى المذكورة . وسيرد بيان هذه المسألة في المبحث الثاني .

وفي العامل في الاسم الموصول ، يتفق النحويون على أن الاسم الموصول كغيره من الأسماء التامة التي تعرب بحسب موقعها الإعرابي ، فيعرب مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو نحو ذلك ، وعليه فالعامل فيه يكون في الغالب لفظياً كالفعل أو شبهه، أو الحرف ، وقد يكون معنوياً كالإبتداء. أما الصلة فقد ذهب جمهور النحويين الى أنها لا محل لها من الإعراب ، إذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها ، ولا يقدّر للجمل إعراب إلّا إذا صحّ وقوع الاسم المفرد مقامها ، وذلك لأن الإعراب للاسم في الأصل ، وهو مفرد .

وذهب جماعة الى أن الصلة معربة بإعراب الاسم الموصول لأنها صفة مبيّنة له . وذهبت جماعة أخرى الى أن الموصول وصلته لهما إعراب واحد ، لأنهما بمنزلة كلمة واحدة ، وعلى هذين المذهبين يكون العامل فيهما واحداً ، وقال بعضهم : إن العامل في الصلة وحدها هو معنى التبعية ، أي أنه عامل معنوي. وسيرد كلام على مسألة العامل في الموصول وما قيل عن العامل في الصلة ، في المبحث الثاني .

ثانياً / الموصوف وصفته (المنعوت ونعته) [5] :

الموصوف والصفة لغة : من وصَفَـهُ يصِفـُهُ وصْفاً ، ونعَتـَهُ ينعَتـُهُ نـَعْـتاً ، ووصْفـُ الشّيء ونعتـُهُ بما فيه بمعنى واحد . والصفة (النعت) ما وُصِف (نـُعِت) به ، والموصوف هو ما وُصِف بما يفضله على غيره من جنسه . وقيل : إنّ النعت يكون بالحِلية ، نحو : طويل وقصير ، والصفة تكون بالأفعال ، نحو: قائم وعالم . وقيل أيضاً : النعتُ من كلّ شيءٍ جيدُهُ ، وكلّ شيء كان بالغاً نقول فيه : هذا نعت ، أي جيد . وذهب بعضهم الى أن النعت: وصف الشيء بما فيه من حُسْن ، أي يكون في الحلية ، ولا يقال في القُبح إلّا أن يتكلّف متكلّف فيقول : نعتُ سوءٍ ، والوصف يقال في الحسن والقبيح . والصواب أنهما بمعنى واحد[6] .

والموصوف والصفة اصطلاحاً : الموصوف اسم يتبعه ما يكمّله ببيان صفة من صفاته ، نحو : مررت برجلٍ عالمٍ ، أو من صفات ما تعلّق به (سببيّه) ، نحو : مررت برجلٍ عالمٍ أبوه . والصفة (النعت) : هي التابع المكمّل متبوعه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به ، كما مثلنا ، وبعبارة أخرى : الصفة تكمّل الموصوف لدلالتها على معنى فيه ، أو في متعلق به . والمراد بالمكمّل : المخصّص لمتبوعه (الموصوف) في النكرات ، أي الذي يخرجه من نوع من النكرات الى نوع أخصَّ منه ، فيقلل الاشتراك الحاصل في النكرات ، كقوله تعالى : { **فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ** }(النساء 92) ، والموضّح له في المعارف ، أي إزالة اشتراك عارض في معرفة ، أي يرفع الاشتراك الحاصل في المعارف ، نحو : جاء زيدٌ الخياطُ أو الخياطُ أبوه . والتوضيح والتخصيص هما أشهر الأغراض التي تجيء لها الصفة ، وقد تجيء لمعان أخرى ، لا يراد بها توضيح معرفة أو تخصيص نكرة ، بل لمجرد المدح والثناء ، نحو: { **بسم اللهِ الرحمنِ الرّحِيمِ** } ،أو الذم ، نحو : { **أعُوذُ باللهِ مِنَ الشّيْطانِ الرّجِيمِ** } ، أو الترحّم نحو : هذا عبدُك المسكينُ ، أو التوكيد نحو : أمْسِ الدّابرُ لايعودُ ، ومنه قوله تعالى : { **فَإذَا نُفِخَ فِي الصُّوْرِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ** }(الحاقة 13)، أو التفصيل نحو : جاءني رجلان فقيهٌ وشاعرٌ ، أو الإبهام نحو : تصدّقْ بمالٍ كثيرٍ أو قليلٍ ، أو التعميم نحو : اللهُ يرزقُ الناسَ الطائعين والعاصين ، أو نحو ذلك [7].

إن مصطلح (النعت والمنعوت) في الأصل مصطلح كوفي ، وقد استعمله البصريون ، ومصطلح (الصفة والموصوف) في الأصل مصطلح بصري ، وقد استعمله الكوفيون ، أي أنهم كانوا يتسامحون في استعمال المصطلحين أحدهما مكان الآخر بمعنى واحد ، وكذا الحال في كثير من المصطلحات عند المذهبين أو المذاهب النحوية الأخرى التي ظهرت بعدهما . وسنستعمل مصطلح الصفة والموصوف في هذا البحث ليتوافق مع عنوانه ، وقد يرد استعمال مصطلح النعت والمنعوت موافقاً لسياق الكلام في البحث، أو للنص المقتبس أو لتوجيه الشاهد النحوي . ومن المعلوم أن المعنى العام للمصطلحين واحد، ولكن هناك فرق لغوي بينهما ، يجعل استعمال أحدهما دون الآخر مرجحاً في هذا الموضع أو ذاك ، لبيان المعنى اللغوي المقصود . والصفة هي الموصوف في المعنى ، وهي لازمة له ، أي ثابتة غير منتقلة ، فإذا قلت : هذا زيدٌ الظريفُ، لم يكن الظريف غيرَ زيد ، ولا يوصف بهذه الصفة وليس له حظٌ فيها .

وحكم الصفة على مذهب جمهور النحويين أن تكون أعم من الموصوف ، أي أن لا تكون أعرف منه ، بل دونه ، أو تكون مساوية له ، نحو : مررت بزيدٍ الكريمِ ، فـ(زيد) أخصّ من (الكريم) ، لأنه علم والعلم معرفة بالأصل ، لا بالتعريف مثل (الكريم) ، ونحو : مررت بالرجلِ الكريمِ ، فـ (الرجل) مساوٍ لـ (الكريم) في التعريف بـ (أل) ، ولم تكن الصفة أخصّ من الموصوف لأنها مستمدّة من الفعل [8] .

والصفة قسمان : حقيقية و سببيّة ، وفي الصفة المفردة الحقيقية لابدّ من المطابقة بينها وبين وموصوفها في الإعراب ، وفي التعريف والتذكير والإفراد وضدّها ، أي مطابقة مطلقة . والصفة المفردة السببية تطابق الموصوف في الإعراب ، وفي التعريف والتنكير فقط ، أما في التذكير والإفراد وضدهما فحكمها حكم الفعل مع فاعله ، أي أنها تلزم صيغة الإفراد مطلقاً ، تذكيراً وتأنيثاً . وهناك مواضع تستثنى من المطابقة بين الصفة المفردة وموصوفها . وسيرد بيان مسألة المطابقة في المبحث الثاني

ولا يوصف إلّا بمشتق لفظاً أو تأويلاً . وتقع الجملة وصفاً كما تقع خبراً وصلة وحالاً، ونحو ذلك ، والجملة مؤولة بنكرة ولذ يصحّ وصف النكرة بها ، ولا تنعت بها المعرفة . ويشترط في الجملة الموصوف بها أن تكون خبرية لا انشائية ولا طلبية . وأن يكون فيها عائد ، هو ضمير الموصوف غالباً ، ليربطها به، وقد يحذف الضمير الرابط أحياناً إذا وجد دليل عليه . وقد ينوب عن الجملة ظرف أو جار ومجرور . وسيرد بيان ما يوصف به ، سواء أكان مفرداً أم جملة أم ما يشبههما ، وبيان الضمير الرابط وحذفه .

ويجوز تعدد الصفة لموصوف واحد بالعطف أو بغير العطف ، كذلك يجوز تعدد الصفة لغير الواحد وهي متّحدة أو متفرقة. وقد تقطع الصفات كلها أو بعضها عن تبعية الموصوف في الإعراب ، وفي القطع أحكام . وسيرد بيان التعدد والقطع في المبحث الثاني .

وقد يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه ، أو يحذف من دون إقامة شيء مقامه ، إذا دل على ذلك دليل . وقد تحذف الصفة أيضاً ويقوم الموصوف مقامها إذا دل على ذلك دليل ، وهذا قليل أو نادر . والصفة من تمام الموصوف ، أي كالجزء منه ، لذا منعوا تقديمها عليه ، لأن جزء الشيء أو ما هو من تمامه لا يتقدم عليه ، وعُدّ تقديمها قبيحاً ، ولذا أيضاً منع أكثرهم الفصل بينهما ، وعُدّ ما ورد منه قبيحاً .

والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف نفسه ، على مذهب جمهور النحويين ، ويختلف عاملهما على مذهب جماعة . وسيرد بيان كل تلك الأحكام والمسائل في المبحث الثاني

المبحث الثاني : أوجه الفرق والشبه بين الصلة والصفة

أولاً / في الحدّ والوظيفة واللزوم :

أ- الصلة [9] **:** كلام يتبع اسماً محدّداً ومبهماً ، وهو يفتقر إليه ، ليزيل إبهامه ، ويوضّحه ويبينه ، وهذا الكلام يسمى صلة ، وهو جملة أو شبهها ، فتكون من تمام معناه ، وكأنهما بمنزلة اسم واحد ، وبها يكون حكمه حكم سائر الأسماء التامة في المجيء في مواقع إعرابية مختلفة . والصلة لازمة للاسم الموصول ، إذا أريد توضيحه وبيان المقصود منه في الكلام . فإذا قلت مثلاً : سافر الذي ، وسكتّ ، لا يفهم المخاطب المقصود من (الذي)، فإذا أتبعته بصلة معلومة للمخاطب ، فقلت : سافر الذي فاز في السباق ، فـُهم المعنى، وكان الكلام مفيداً . ومعنى الصلة غير ثابت في الموصول ، فهو متنوع بحسب المعنى الذي يريد المتكلم ايصاله الى سمع المخاطب ، فيقول مثلاً : عاد الذي أكرمته ، وشفي الذي مرض، ويجازي الله الذين يعبدونه ، ويزيد الله رزقَ الذين يشكرون نعمته ، ونحوذلك .

ب – الصفة [10] **:** تابع مكمّل متبوعه ، ببيان صفة من صفاته ، أي دلالتها على معنى في الموصوف، نحو : مررتُ برجلٍ عالمٍ ، أو من صفات ما تعلق بها (سببيّه) ،أي دلالتها على معنى في سببيّها ، نحو : مررتُ برجلٍ عالمٍ أبوه . والمتبوع (الموصوف)غير محدّد بأسماء معينة ، ولا مبهم يفتقرالى ما يبينه ، كالاسم الموصول ، وإنمّا يكمّل التابع معنى المتبوع . والمراد بـ (المكمّل) : أ- المخصص لمتبوعه (الموصوف) في النكرات ، أي الذي يخرجه من نوع من النكرات الى نوع أخصّ منه ، كما في المثالين المذكورين ، ومنه قوله تعالى : **{ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ }** (النساء92) . **ب-** والموضّح له في المعرفة ، أي إزالة اشتراك عارض في معرفة ، نحو : جاءني زيدٌ الخياطُ أو الخياطُ أبوه . والتوضيح والتخصيص هما أشهرأغراض الصفة ، وقد تجيء لأغراض أخرى ، سبق ذكرها في المبحث الأول .

والصفة هي الموصوف في المعنى ، جاء في المقتصد (900/2) : " اعلم أن الصفة هي الموصوف في المعنى ، فإذا قلت : جاءني زيدٌ الظريفُ ، لم يكن الظريفُ غيرَه ، وإنما الظريف عبارة عن قولك : محلّ الظُّرْف ، فلا شُبْهة في أن صفة زيد ، لا تكون في غيره ، فلا يوصف بالحُسْن ولا حظٌّ له في ذلك " .

والصفة ملازمة للموصوف ، أي ثابتة لا تفارقه ، سواء أكانت صفة واحدة أم متعددة . ولشدة ملازمة الصفة للموصوف ، ولأنها من تمامه ، وكأنهما كالشيء الواحد ؛ وجب أن يتطابقا في حالات : الإعراب والإفراد والتذكير والتعريف وأضدادها ، في الوصف الحقيقي ، وأن يتطابقا في بعض الحالات في النعت السببي ، وسيرد بيان هذه المسألة .

ثانياً / في التبعية :

أ- الصلة : جملة الصلة لا تتبع الموصول ، في الإفراد والتذكير وضدهما ، لأنها لا تقع موقع المفرد، ولكن يمكن القول بأن مطابقتها تكون مجازية للاسم الموصول في الإفراد والتثنية والجمع ،

وفي التذكير والتأنيث ، ونعني بالمطابقة المجازية هنا مراعاة اللفظ وجوباً ، في الضمير العائد الى الموصول، نحو : الذي والتي وفروعهما ، وهذا الضمير هو الفاعل في جملة الصلة ، فنقول : جاء الذي نجح ، واللذان نجحا والذين نجحوا ، وحضرت التي نجحت ، واللتان نجحتا ، واللواتي نجحن . وفي بعض الأسماء الموصولة، نحو: مَن ، وما ، وأي ، ترجّح مراعاة اللفظ فيها ، وتجوز مراعاة المعنى في الضمير العائد ، فنقول : حضر من نجح ،أو نجحا، أو نجحوا ، أو نجحت ، أو نجحتا ، أو نجحن . فهذه الأسماء مشتركة في عدة معان فيراعى لفظها وهو الإفراد والتذكير أو معناها ، وذلك بحسب المقصود بالاسم الموصول [11]. وما جاء منها في القرآن الكريم كثير ، كقوله تعالى : { **ومِنَ النـّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنـّا باللهِ وباليومِ الآخِرِ ومَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ** } (البقرة 8) ، فالمقصود بـ (مَن) في الآية الجمع ، ولكن حُمل الكلام على لفظه في أولها ، وعلى معناه في آخرها ، ومثله قوله تعالى : { **ومَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَ للهِ ورَسُولِهِ وتَعْمَلْ صَالِحَاً نُؤْتِهَا أجْرَهَا مَرَّتَيْنِ**} (الأحزاب 31) . ولكن يجب أحياناً مراعاة اللفظ أوالمعنى ، إذا حصل لبْس في الكلام . أما في التعريف والتنكير فلا تطابق بين الاسم الموصول وصلته ، فهو معرفة باتفاق ، وجملة الصلة مؤولة بالنكرة . وكذا في الإعراب ، فلا اتباع للصلة بالموصول ، في مسألة الإعراب ، فالاسم الموصول يعرب بحسب موقعه الإعرابي في الكلام ، وجملة الصلة على مذهب أكثرهم لا محل لها من الإعراب ، وعليه فلا توجد هنا مسألة قطع الصلة عن إعراب الاسم الموصول ، كما في باب الصفة والموصوف . وقال جماعة : إنها معربة بإعراب الاسم الموصول ، فتعرب في محل رفع أو نصب أو جر تبعاً له ، على مذهب هذه الجماعة ، أي أنّ لهما إعراباً واحداً . وسيرد كلام على مسألة إعراب جملة الصلة .

ب – الصفة : الصفة المفردة ضربان : حقيقية وسببية ، على ما سبق بيانها في المبحث الأول . والصفة المفردة حقيقية كانت أو سببية توافق الموصوف [12] ، في أربعة من عشرة إذا كانت حقيقية ، وإنما تبعته في العشرة ، لأنها إيّاه في المعنى ، وهي : واحد من أوجه الإعراب (الرفع والنصب والجر) ، وواحد من التعريف والتنكير (خلافاً لبعض الكوفيين في تجويز وصف النكرة بالمعرفة وبالعكس، فيما كان في مدح أو ذم ، ولبعضهم في تجويز وصف النكرة المخصصة بالمعرفة) ، وواحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع . وبعبارة أخرى : إن الصفة المفردة الحقيقية تطابق الموصوف مطلقاً ، نحو : مررت برجلٍ كريمٍ أو رجلين كريمين ، أو رجالٍ كرماءَ ، ونحو : جاءني زيدٌ الكريمُ أو الزيدان الكريمان أو الزيدون الكرماءُ ، وكذا في المؤنث . والصفة في كل ذلك مفردة ، رفعت ضميراً مستتراً ، يعود الى الموصوف ، وهو مطابق له مطلقاً أيضاً ، وسيرد بيان هذه المسألة لاحقاً . وفي اثنين من خمسة توافق الصفة المفردة الموصوف إذا كانت سببية : واحد من أوجه الإعراب الثلاثة ، وواحد من التعريف والتنكير، أما الخمسة الباقية وهي : التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، فإن حكم الصفة فيها حكم الفعل إذا رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، أي لم يعتبر حال المنعوت . والصفة السببية في كل ذلك

ترفع اسماً ظاهراً ، نحو : جاء الرجلُ الكريمةُ أمُّهُ ، أو الرجلُ الكريمُ أبُوهُ ، أو المرأةُ الكريمُ أبُوها ، أو الكريمةُ أمُّها ، وهذا رجلٌ كريمٌ (أبوه ، أو أبواه ، أو آباؤه)، وهذا رجلٌ كريمةٌ (أخته أو أختاه أو أخواته)، ونحو ذلك ، إذ لا يتسع هذا البحث للتمثل لكل الأحوال التي ذكرناها . فإذا كانت الصفة جملة فهي مؤولة بالنكرة ، فلا يوصف بها إلاّ النكرة ، وسيرد بيانها . وهناك مواضع تستثنى من المطابقة المطلقة بين الصفة المفردة وموصوفها منها [13] : وصف المذكر والمؤنث بالصفة المؤنثة ، نحو : علّامة ونسّابة ، وبالصفة المذكرة ، نحو : عدْل وخصْم ، ووصف المذكر والمؤنث بصفة يستويان فيها ، نحو : جريح وصبور ، وأفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة. ولمطابقة الصفة موصوفها في الإعراب مطلقا ، يمتنع أن تكون صفة واحدة لموصوفين مختلفي الإعراب، إلّا على قطع الصفة عن الموصوف . ويجوز قطع بعض الصفات المفردة المتعددة لواحد ، إذا اتضح الموصوف ببعضها الآخر ، ويجب قطع الصفات المتعددة لغير الواحد إذ اختلف العاملان في الموصوف معنى وعملاً . والقطع يكون بالرفع ويقدر فيه مبتدأ ، أو بالنصب ويقدر فيه فعل ، وفي مسألة قطع الصفة مذاهب متعددة [14] ، لا يتسع هذا البحث للتفصيل فيها ، أو التمثيل لما ذكرنا .

ثالثاً / في المفرد والجملة :

أـ الصلة : صلة الاسم الموصول عدا (أل) لا تكون إلّا جملة ، أي لا يصحّ وصله بمفرد ، ويوضّح الرضي ذلك إذ يقول : " لأنّ الحكم على الشيء بشيء من مضمونات الجمل ، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها ، والمصدر مع فاعله ، ولمّا كان اقتضاء الموصول للحكم وضعياً ، لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم ، إلّا ما يكون تضمنه له أصلاً لا بالشبه ، وهو الجملة . وقد يغني عنها ظرف أو جار ومجرور ، منويّ معه فعل وفاعل هو العائد " [15] . وأوجبوا أن تكون جملة الصلة خبرية ، لا انشائية (خلافاً لبعض الكوفيين)، ولا طلبية ، لأن مضمون الصلة يجب أن يكون حكماً معلوم الوقوع ، للمخاطَب قبل الخطاب ، وغير الخبرية لا يعرف مضمونها إلّا بعد إيراد صيغها ، أو حين يقترن حصول معناها بلفظها . وقيل لأن الصلة موضّحة ومبينة للموصول ، فلابد من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه . وبعبارة أخرى : يجب أن تكون جملة الصلة من الجمل التي توضح وتبين الاسم الموصول ، وهي الجمل المتمكنة في باب الخبر، وصلح فيها أن يقال في الخبر : صدق وكذب ، وجاز أن تقع صفة للنكرة ، لذا امتنع مجيء جمل الأمر والنهي والاستفهام والترجي والتمني ونحوها صلة ، كما امتنع مجيئها صفة ، إذ كانت لا تحتمل الصدق والكذب . ومن عدّ التعجبية خبرية جوّز الوصل بها .

وقد يرد ما ظاهره الوصل بجملة انشائية أو طلبية ، فيؤوله المانعون بتقدير الصلة جملة خبرية ، وفي الغالب تقدرجملة القول ، نحو : أقول أو قلت ، أو قيل أو يقال ، أو نحو ذلك ، وتعرب الجملة الانشائية أوالطلبية معمولة (في محل نصب أو رفع) لمقول القول المضمر [16] .

وقد ينوب عن جملة الصلة ظرف أو جار ومجرور ، تامين أي يكون في الوصل بهما فائدة ، فلا يصح : جاء الذي بك ، أو : جاء الذي اليوم . ويقدر متعلقهما فعل (ماض أو مضارع) لا وصف ،لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، وهذا المتعلق (المقدر) هو الصلة في الحقيقة ، لا الظرف أو الجار والمجرور ، وقيل : هما معاً . ومنه قوله تعالى : **{ ولَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ والأرْضِ }** (الأنبياء19) ، و**{قَالَ الّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الكِتَابِ }**(النمل 40) . ومجمل القول فالصلة تكون واحدة من أربعة : فعل وفاعل ، كقوله تعالى : **{إنَّ الّذِيْنَ قَالُوْا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوْا}**(فصلت30) ،أومبتدأ وخبر كقوله تعالى:**{والّذِيْنَ هُمْ لِلزَكَاةِ فاعِلُونَ}** (المؤمنون4) ، أو شرط وجوابه ، كقوله تعالى : **{ ومَنْ يُطِعِ اللهَ ورَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأنْهَارُ}** (الساء13)، أو ظرف أوجار ومجرور يكون متعلقهما المحذوف جملة من فعل وفاعل (17) . أمّا (أل) التي بمعنى الذي أو أحد فروعه ، فإنها لا توصل إلّا بصفة صريحة ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، وفي الوصل بالصفة المشبّهة خلاف . ولا يتسع هذا البحث للاستشهاد على ما ذكرنا أو التمثيل له .

ب- الصفة : الأصل في الصفة أن تكون مفردة ، وقد تأتي الصفة جملة أيضاً ، كما يأتي الخبر والحال ونحوهما مفرداً وجملة ، والجملة مؤولة بالنكرة ، لذلك لا يوصف بها إلّا النكرة ، نحو: احترمُ رجلاً يدافعُ عن وطنه ، أو خُلُقُهُ حَسَنٌ . ومنه قوله تعالى : **{ وهَذَا كِتَابٌ أنزلناهُ مُبارك }**(الأنعام92) ، و **{ حتّى تُنَزِّل** علينا **كتاباً نقرؤُهُ }** (الإسراء93) ، و **{ لِمَ تعِظون قوماً اللهُ** مُهْلِكُهُم **}**(الأعراف164) . وقد صح وصف النكرة بالجملة ، لأن فائدة الجمل في أحكامها وهي نكرات ، فالحكم بشيء على شيء ، يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب ، فيحصل بذلك فائدة ، إذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لغواً ، نحو : السماءُ فوقَنا والنارُحارةٌ. وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود بالجملة ، كان مطابقاً لموصوفه في التنكير . ولا يصحّ وصف المعرفة بالجملة ، لأن الجملة مؤولة بالنكرة ، فإذا أردت وصف المعرفة بالجملة ، جعلتها صلة لـ (الذي) أو إحدى أخواتها ، نحو :جاءني زيدٌ الذي فازَ في السباق ، أو الذي أبوهُ مسافرٌ، فتوصلت الى وصف المعرفة بالجملة ، كما توصلت بـ (أيّ) الى نداء مافيه الألف واللام ، نحو: يا أيُّها الرجلُ (18) ، ومنه قوله تعالى : **{ووَضَعْنا عَنكَ وِزْرَكَ الّذِي أنْقَضَ ظَهْرَكَ }** (الشرح2-3)، و **{ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الّتِي أنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ }** (البقرة 40)، و **{ فَقَالَ المَلأُ الّذِينَ اسْتَكْبَرُوا }** (هود27) . وقال بعضهم : إن الوصف حقيقة يكون بالاسم الموصول وحده ، والصلة لا محل لها من الإعراب ، ولكن فيها بياناً وإيضاحاً له لأنه مبهم . وقال بعضهم الآخر : إن الوصف يكون بمجموعهما ، أي بالاسم الموصول وصلته معاً ، وهو المرجح . واشترطوا في الجملة الموصوف بها أن تكون خبرية لا انشائية ولا طلبية ، لأن الخبرية تحتمل الصدق والكذب ، كما اشترطوا ذلك في جملة الصلة ، على ما سبق بيانه ، فلا نقول في الوصف : جاءني رجلٌ (أكرمْهُ)، أو (لا تكرمْهُ) أو (هلْ أكرمتَهُ) أو (لعلكَ أكرمتَهُ) أو(ما أحْسَنَهُ) ، ونحو ذلك من الجمل الطلبية والإنشائية. ويوضّح ابن يعيش المسألة إذ يقول : " لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان ، بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطَب له ، ليست لمشاركه في

اسمه ، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة، للمذكور يختصّ بها ، إنّما هو طلب واستعلام ، لا اختصاص له بشخص دون شخص " [19] .

وما ورد في ظاهره مجيء الجملة الطلبية أو الانشائية صفة ، يؤوله المانعون بإضمار قول يعرب صفة ، والجملة الطلبية أو الانشائية معمول للقول المضمر ، كما في الصلة . ومنه قول الشاعر:

حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختلطْ جاؤوا بمَذْقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قَطّْ ؟[20]

قالوا فيه : الكلام ليس على ظاهره ، بل جملة الاستفهام مقول لقول مضمر ، هو الصفة لـ (مذق) ، والتقدير : بمذقٍ مقولٍ فيه ، أوعند رؤيته : هل رأيت الذئب قط ، أو تقدير فعل (قلت أو تقول)، وتقدير الوصف هنا يرجّح على تقدير الفعل ، لأن الأصل في الصفة الإفراد لا الجملة ، ولأن تقدير المفرد أسهل من تقدير الجملة ، وفي الصلة يقدر الفعل لاغير ، لأن الصلة لا تكون إلّا جملة ، كما سبق بيانه . وفيما أرى أن التكلف واضح في التأويل والتقدير في البيت ونحوه ، سواء كان في الصلة أو الصفة ، والأفضل حمل ما في الشعرعلى الندرة أو الشذوذ ، أو الضرورة .

والجمل التي تقع صفة هي : الفعلية والاسمية والشرطية (الشرط وجوابه) ، وهي نفسها تقع صلة للاسم الموصول ، على ماسبق بيانه . كذلك هنا يقع الظرف والجار والمجرور موقع الصفة ، كما يقع موقع الصلة ، ومنه قوله تعالى : **{ أو كَصَيِّبٍ مِنَ السّمَاءِ }**(البقرة 19)، و **{ولمّا جَاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِندِ اللهِ }** (البقرة89)، ويقدر متعلق الظرف والجار والمجرور هنا اسماً (وصفاً) أو فعلاً ، وتقدير الاسم مرجح هنا ، على ما سبق بيانه .

رابعاً / في العائد (الرابط) :

أ- الصلة : يشترط في جملة الصلة أن يكون فيها ذكر(عائد) للاسم الموصول ، وهذا الذكر هو ضمير الاسم الموصول غالباً ، ليربط جملة الصلة بالموصول ، ويؤذن بتعلقها به [21]، لأن الجملة عبارة عن كلام تام قائم بنفسه ، فإذا أتيت بما يتوقف فهمه على ما قبله آذن العائد بتعلقه به ، سواء أكان خبراً أم حالاً أم صلة أم صفة ، أم نحو ذلك . ويوضّح الرضي في شرح الكافية (93/3) لزوم العائد في جملة الصلة، إذ يقول : " إن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول ، لأنه إمّا محكوم عليه هو أو سببيه، أو محكوم به هو أو سببيه ، فلابد من ذكر نائب الموصول في الصلة ، ليتعلق الحكم بالموصول ، بسبب تعلقه بنائبه ، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه ، ولو لم يُذكر الموصول بالصلة لبقي الحكم أجنبياً عنه ، لأن الجمل مستقلة بأنفسها لولا الرابط فيها " ، فلا يصح القول : جاءني الذي (أبو زيدٍ مسافرٌ) ، أو (سافرَ خالدٌ) ، لخلو الجملة من ذكر للموصول ، ويصحّ القول : جاءني الذي (أبوه مسافرٌ) أو(سافرَ خالدٌ أخوه)، لوجود الضمير (الهاء) الرابط لجملة الصلة بالموصول . والضمير الرابط إمّا أن يكون مذكوراً ، ومنه قوله تعالى : **{ الّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيْبِ }** (البقرة 3)، و **{ وفِيْهَا مَا تَشْتَهِيْهِ الأنْفُسُ }**(الزخرف 71) ، وإمّا أن يكون مضمراً بدليل ،

ومنه قوله تعالى : { أَهَذا الّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً } (الفرقان 41) أي : بعثه . وحكم الضمير العائد من الصلة الى الاسم الموصول أن يكون مطابقاً له في الإفراد والتذكير والحضور وفروعهما ، وفي جواز المطابقة في الحضور أو الغيبة خلاف ، ولكنهم جوزوا مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير(مَن ، وما ، وأل، وأيّ، وذو). ومنه في (مَنْ) قوله تعالى : { ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إلَيْكَ } (الأنعام25) ، و { ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إلَيْكَ }(يونس42) ، ولا يتسع هذا البحث للاستشهاد على ما ذكرنا أو التمثيل له . وقد يغني عن الضمير الرابط أحياناً اسم ظاهر ، فهو جائز في مواضع التفخيم والتعظيم ، على مذهب جماعة من النحاة ، لأن العرب إذا فخّمت شيئاً كررته بالاسم الذي تقدّم له ، وقيل إنه قليل أو نادر ، ومنه قولهم : (حُكِي : أبو سعيدٍ الذي رويتُ عن الخُدْري) [22] ، أي عنه . وقول الشاعر :

فيا ربَّ ليلى أنتَ فِي كلِّ موطنٍ   وأنتَ الذي في رحمةِ اللهِ أطمعُ[23] .

أي : وأنت الذي في رحمتك . و جوز بعضهم ربط الصلة بالاسم الموصول وهي تخلو من ضميره ، وذلك بعطفها بالفاء على جملة مشتملة على ضميره ، نحو: (الذي يُسِيءُ فيغضبُ خالدٌ زيدٌ) ، لارتباط الجملتين بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة ، فاستغني بالفاء عن الضمير الرابط في الجملة المعطوفة [24] .

ب- الصفة : يشترط أيضاً في الجملة الموصوف بها أن يكون فيها ذكر(عائد) للموصوف ، وهذا الذكر هو ضمير الموصوف ، ليربط الصفة بالموصوف ويؤذن بتعلـّقها به [25]، لأن الجملة (كما ذكرنا في الصلة) كلام مستقل ، يلزم ربطها بما سيقت له من خبر أو صلة أو صفة أو حال أو نحو ذلك ، فإن خلت من العائد الرابط عدّت أجنبية منه، ولم تفد شيئاً . وجملة الصفة لا يربطها بالموصوف إلا ضميره، ولم يذكروا الربط بالاسم الظاهر ، كما روى بعضهم من شعر أو نثر في الصلة ، أو مثّل بعضهم للربط بالفاء السببية . والضمير الرابط إمّا أن يكون مذكوراً ، كقوله تعالى : { واتـّقُوا يَوْمَاً تُرْجَعُونَ فِيْهِ الى اللهِ } (البقرة 281) ، و { حَتّى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتَابَاً نَقْرَؤُهُ }(الإسراء93) ، وإمّا أن يكون مضمراً يدل عليه دليل لفظي أو معنوي ، كقوله تعالى : { واتـّقُوا يَوْمَاً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً }(البقرة 123) ، أي : لا تجزي فيه. وعلى ما تقدم فإن الربط في باب الصلة أكثر اتساعاً من الربط في باب الصفة ، على ما ذكروا من الربط بالاسم الظاهر والفاء في باب الصلة . وسيرد بيان حذف الضمير الرابط

خامساً / في التعدد :

أ- الصلة : من شرط اعتبار التعدد هنا ، ألّا يكون بطريق العطف ، وقد اختلفوا في جوازتعدد الصلة بلا عطف كما اختلفوا في تعدد الخبر والحال والبدل وعطف البيان وغيرها بلا عطف ، أمّا بالعطف فالتعدد في ما ذكرنا ونحوه جائز عند معظم النحاة [26]. وفي الصلة منعوا تعددها بلا عطف لموصول واحد ، وذهب جماعة أبعد من ذلك إذ منع تعدد الصلة بالعطف لموصول واحد ،

ففي قوله تعالى : { **آمنا بالذي أنـْزل إلَيْنا وأنـْزلَ إليكُم** } (العنكبوت46) ، قالوا: إن المقصود بالصلة الثانية غير المقصود بالصلة الأولى ، لأن المنزّل إلينا غير المنزّل إليهم ، فقدروا اسماً موصولاً (الذي) للصلة الثانية (أنزل إليكم) المعطوفة على الأولى . وكذا قالوا في قوله تعالى : { **ولله يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ والأرْضِ**} (الرعد 15) ، فالذين في السموات غير الذين في الأرض ، فقدّروا: ومَنْ في الأرض ، وقد عدّوا ما في الآيتين ونحوهما من باب إضمار الاسم الموصول في العطف وليس من باب تعدد الصلة . وقال جماعة : إنّ الصلة يجوز تعددها لموصول واحد، إذا كان المقصود بها كلها الموصول المذكور وحده ، ومنه قوله تعالى : { **هـُدًى لِلمُتـّقِيْنَ . الّذِيْنَ يُؤْمِنُونَ بالغَيْبِ ويُقِيْمُونَ الصَّلاةَ** } (البقرة 2-3) ، فالذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة هم صنف واحد وليسوا صنفين ، وكذا قالوا في قوله تعالى : { **أتـَجْعَلُ فِيْهَا مَنْ يـُفْسِدُ فِيْهَا ويَسْفِكُ الدّمَاءَ**} (البقرة30) ، لأن المقصود بمَن يفسد في الأرض ويسفك الدماء واحد وهو الإنسان . فالمعنى هو الذي يحدد ما إذا كان ثـَمَّ حذف اسم موصول أو لا ، وهو ما يذهب إليه أكثر النحويين وهو المرجّح . ومن يمنع حذف الاسم الموصول يرى أن ما حُمل منه على ظاهره ؛ يعدّ من باب تعدد الصلة للاسم الواحد ، بالعطف على صلة قبلها للاسم نفسه [27] . ومثل ما ذكرنا كثير في القرآن الكريم ، لا يتسع هذا البحث للتفصيل فيه ، وسيرد الكلام على حذف الموصول .

ب- الصفة : يذهب معظم النحويين الى جواز تعدد الصفات (النعوت) لموصوف واحد ؛ بلا عطف ، سواء أكانت الصفات مفردات ، نحو : مررت بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ ، أم جملاً ، نحو : جاءني رجلٌ خُلُقـُهُ حَسَنٌ ، يحبُّ الخيرَ ، أم ما ينوب عن الصفة كالظرف والجار والمجرور . وفي مسألة تعدد الصفات بالعطف أو بغير العطف مذاهب ، نوجزها بما يأتي [28] : **أ-** إذا كانت الصفات المفردة متّحدة المعنى أو متقاربة ، لم يجز على مذهب أكثرهم عطف إحداها على الأخرى ، لأنه يؤدي الى عطف الشيء على نفسه ، نحو: هذا زيدٌ الشجاعُ الجريءُ الفاتكُ ، ولقيتُ رجلاً فصيحاً مُفوّهاً ذربَ اللسان ، ومنه قوله تعالى :{ **هو اللهُ الخالقُ البارئُ المصوِّرُ** }(الحشر24) . **ب-** إذا كانت الصفات المفردة غير متّحدة المعنى ، أي مختلفة المعاني ، فالغالب أن لا يعطف بعضها على بعض ، فنقول: مررتُ بزيدٍ العاقلِ الفقيهِ الكريمِ ، ويجوز العطف فيها ، بل يستحسن عند جماعة ، لاختلاف المعاني ، فينزّل حينئذٍ اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات ، فيصح العطف ، ومنه قوله تعالى : { **هُوَ الأوّلُ والآخِرُ والظّـَاهِرُ والبَاطِنُ** } (الحديد3) . وحجّة من يمنع العطف في الصفات المتحدة المعنى ، أن عطف إحداها على الأخرى ، يؤدي الى عطف الشيء على غيره ، وهذا لا يجوز ، لما في أصل العطف من مغايرة المعطوف للمعطوف عليه . **ج-** إذا كانت صفات الواحد جملاً فحكمها في العطف وضده كحكم الصفات المفردة ، على ما سبق بيانه ، ولكن يرجح أكثرهم العطف في الجمل غير المتحدة المعنى ، نحو : هذا رجلٌ يطلبُ العلمَ ، ويدافعُ عن الحقِّ ، ويساعدُ المحتاجين ، ويضعّفون العطف في الجمل المتقاربة المعنى، نحو : هذا رجلٌ يوحدُ اللهَ ، ولا يشركُ بهِ، ويعبده وحده تعالى . إن مسألة منع العطف أو جوازه في الصفات

المتعددة ، سواء أكانت مفردات أم جملاً ؛ واحدة من عشرات المسائل التي اختلفوا فيها ، ولا طائل فيها ، فالأمر يرجع الى المعنى الذي يقصده المتكلم ، فالصفة هي الموصوف في المعنى ، وما دامت كذلك ، فلا ضير في مجيئها متعددة بالعطف ، أو من دونه ، إذا كان المعنى الذي يقصده المتكلم بإيراد الصفات المتعددة ، لا لبس فيه ولا غموض لدى المخاطَب أو السامع .

سادساً / في الذكر والحذف :

أ- الاسم الموصول ، وصلته ، والضمير(العائد) الرابط :

1- الاسم الموصول [29] : جوّز الكوفيون والأخفش من البصريين ، حذف الموصول الاسمي غير (أل)، مطلقاً ، وتبعهم ابن مالك ، واشترط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر مثله .
وممّا استشهدوا به قوله تعالى : { **آمَنّـا بالذي أنزلَ إلينا وأنزلَ إليكُم** }(العنكبوت46) ، أي والذي أنزل إليكم ، لأن المنزّل إلينا غير المنزل إليهم ، و { **بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ والأرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ**}(الرعد5)، أي وما في الأرض، و { **وللهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ والأرْضِ** } (الرعد15) ، أي ومَن في الأرض ، لأن الذين في السماوات غير الذين في الأرض ، بدليل تكرارالموصول في قوله تعالى : { **وللهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ومَا فِي الأرْضِ** } (النحل49)، و { **يُسَبِّحُ للهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ومَا فِي الأرْضِ** }(الجمعة1) . وبقول الشاعر :

فمَنْ يهْجُو رسولَ اللهِ منكُمْ ويمدحُهُ وينصرُهُ سَواءُ[30]

أي : ومَنْ يمدحه ، لأن مَن يمدح غير مَن يهجو ، ودليلهم على المحذوف هو الاسم المذكور(المعطوف عليه)، أي وجود الدليل اللفظي على المحذوف . وقال جماعة : هذا ليس من حذف الاسم الموصول، بل هو من تعدد الصلة للموصول الواحد المذكور نفسه ، على ما سبق بيانه في مبحث تعدد الصلة .

وقال جماعة : يجوز حذف الاسم الموصول ، إذا دلّ المعنى عليه ، وعدّوا منه قوله تعالى: {**ومَا مِنّا إلّا لهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ** }(الصافات164) ، أي: إلّا مَنْ له مقامٌ معلومٌ . وقول الشاعر :

بِئْسَ الليالي سَهِدتُ مِنْ طَرَبِي شوقاً الى مَنْ يبيتُ يرقُدُها[31]

أي : الليالي التي سهدت . وقيل : التقدير : ليالٍ سهدت ، فيكون فيه حذف موصوف لا موصول ، وهو أسهل عند معظمهم ، لأن اتصال الصفة بالموصوف أقل من اتصال الصلة بالموصول ،فيسهل الحذف . وقد منع البصريون حذف الموصول الاسمي مطلقاً ، فأوّلوا الآياتِ الكريمةِ ، وحملوا الأبيات الشعرية على الضرورة أو الندرة أو الشذوذ . ومجمل القول : إن الأصل أن لا يحذف الاسم الموصول ، وحذفه أبعد من حذف الموصوف ، وقد ورد مذكوراً في معظم مواضعه في الكلام ، ولكنه ورد محذوفاً في مواضع أخرى أقل من ذكره ، في أبلغ كلام وأعلاه مرتبة ، وهو كلام

الخالق العظيم ، القرآن الكريم . وفي كل مواضع الحذف لابدّ من دليل لفظي أو معنوي على المحذوف ، والمعنى هو الذي يحدد ما إذا كان ثـَمّ حذف أو لا ، فإذا امتنعت صحة المعنى بدون تقدير اسم موصول محذوف بدليل واضح ؛ كان لابدّ من تقديره ، فإن أخلّ التقدير بصحة المعنى ، فلا يصح تقدير أي موصول محذوف ، وهذا هو الصواب .

2- الصلة[33] : لا يجوّز معظم النحويين حذف صلة الاسم الموصول ، لأن في حذفها تفويت المقصود في الكلام ، وقد حكم هؤلاء على حذفها بالندرة أو الشذوذ أو الضرورة ، فالموصول لا تكون له فائدة متجرداً من الصلة ، فلو قلت : جاءني الذي ، ولم تقل : أكرمته أو زرته أو نحو ذلك ، لم يكن كلاماً ، جاء في شرح المفصل (م121/2) :" وقد جاءت الصلة محذوفة بالكلية ، وذلك شاذ في الاستعمال والقياس ، أما قلته في الاستعمال فظاهر ، وأما في القياس فلأن الصلة هي الصفة في المعنى ، وإنما جيء بالذي وصلة الى ذلك ، فلا يسوغ حذفها ، لأن فيه تفويت المقصود ، كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك : يا أيّها الرجلُ ، لأنه هو المقصود بالنداء ، و(أيّ) وصلة الى ذلك " . وجوّز جماعة حذف صلة غير (أل) في الشعر في العطف ، وذلك حين يرد موصول معطوف على آخر قبله ، وبعدهما صلة واحدة ، فيكتفى بها صلة مشتركة للاثنين ، كقول الشاعر :

صِلِ الذي والتي مـَـتّا بآصِرةٍ ……… وإنْ نأتْ عَنْ مَدَى مَرْمَاهُما الرَّحِمُ[34]

أو أن تتعين الصلة لأحدهما ، والثاني صلته محذوفة ، دلّت عليها المذكورة ، كقول الشاعر :

وعندَ الذي واللاتِ عُدْنـَكَ إحْنـَةً ……… عليكَ ، فلا يغرُرْكَ كيدُ العوائدِ[35]

أي الذي عادك . ومثله قول آخر :

مِنَ اللواتي والتي واللاتِي ……… زَعَمْنَ أنّي كَبِرَت لِدّاتِي[36]

فتتعين جملة (زعمن) صلة لـ (اللواتي) ، و(اللاتي) توكيد لـ (اللواتي) ، وهي لغة فيها ، وصلة (التي) محذوفة . وقيل : جملة (زعمن) صلة لـ (اللاتي) وصلتا (اللواتي والتي) محذوفتان ، بدليل الصلة المذكورة عليهما ، والتقدير : واللواتي زعمن والتي زعمت ، وقيل أيضاً : جملة (زعمن) صلة مشتركة لـ (اللواتي واللاتي) معاً ، لأنهما بمعنى واحد ، وصلة (التي) محذوفة ، والتوجيه الأول هو المرجح . وجوّزت جماعة أخرى حذف الصلة قليلاً ، إذا علمت بقيام الدليل المعنوي عليها ، كقول الشاعر :

نحنُ الألَـى فاجْمَعْ جُمُو ……… عَك ثـُمَّ وجِّهْهُم إلينا[37]

أي نحن الألى (الذين) عُرفوا بالشجاعة ، أوعُرفوا بعدم المبالاة بأعدائهم ، وهما بمعنى واحد . وهناك شواهد أخرى قليلة على ما ذكرنا ، لا يتسع هذا البحث لذكرها .

وجوّز كثيرون حذف الصلة ، إذا أريد إبهامها على السامع ، ليذهب الذهن بها كل مذهب . أو أريد الادعاء بأن الصلة لعظمتها وفخامتها ، لا تدخل في حيز البيان ولا يحيط بها اللفظ ، وقيل : إن الصلة قد وصلت الى حدّ من العِظَـم لا يمكن شرحه ، وتقاصرت العبارة عن كُنْـهِهِ ، ومنه قولهم في المثل : (بعد اللتيا والتي) ، فقد حذفت الصلة من كل واحد منهما ، وقالوا في جواز الحذف : إن الغرض أن هذه الخطة لعظمها وفخامة أمرها ، موصوفة بصغير المكروه وعظيمه ، وقيل : (اللتيا والتي)من أسماء الداهية ، كأنها سميت بالموصول دون الصلة [38] ، وقالوا أيضاً : التزم الحذف في المثل ، إذا قصد بهما الدواهي ، ليفيد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حدّ من العِظَـم لا يمكن شرحه ، ولا يدخل في حيز البيان، فلذلك تُركتا على إبهامهما بغير صلة مبيّنة .ويجوز كون تصغير(اللتيا) للتعظيم [39] .

وعدّ جماعة مجيء الظرف والجار والمجرور في موقع الصلة ، من باب حذف الصلة ، لأن متعلّقهما وهو كون عام يجب حذفه ، أي لا يجوز إظهاره ، نحو: الذي عندك أو في الدار زيدٌ ، وهو الصلة في الحقيقة ، ويقدّر فعلاً لا اسماً بلا خلاف ، لأن الصلة لا تكون إلّا جملة . أمّا إذا كان المتعلق(الصلة) كوناً خاصاً فلا يجوز حذفه إلّا بدليل ، فلا يصح قولك : الذي عندك أو في الدار زيدٌ ، وأنت تريد :الذي نام أو قرأ أو أكل ، (عندك أو في الدار) زيدٌ ، أونحو ذلك ، أي لا بد من ذكره ، إن لم يدلّ عليه دليل .

3-الضمير(العائد) الرابط : الاسم الموصول وصلته بمنزلة اسم واحد ، ولمّا استطالوا الاسم بصلته كرهوا ذلك ، فحذفوا من الصلة الضمير الرابط تخفيفاً . والضمير الرابط في جملة الصلة ، إمّا أن يكون مرفوعاً وإمّا أن يكون منصوباً وإمّا أن يكون مجروراً ، فإن كان مرفوعاً يمتنع حذفه ، أو يندر على رأي، لأن عُمدة ، وإن كان منصوباً يكثر حذفه ، باتفاق لأنه فضلة ، وإن كان مجروراً يقلّ حذفه ، لأنه بين المنزلتين ، ومنهم من يمنع حذفه . وللنحاة كلام طويل ، على حذف الضمير الرابط من جملة الصلة ، لا يخلو من خلاف في جواز الحذف أو منعه ، في هذا الموضع أو ذاك . ويمكن أن نوجز مذاهبهم في حذف الضمير الرابط للصلة على ما يأتي :

أ- الضمير المنصوب [40] : يكثر حذفه من الكلام تخفيفاً ، حتى صار قياساً ، وقد حسن حذفه لأنه فضلة، والفضلة يحسن حذفها من الكلام ، إن لم تؤثر في المعنى المقصود به ، أو أن المعنى لا يتوقف عليها . وقد اشتُرط في حذفه : **1-** أن يكون متصلاً لا منفصلاً **2-** أن يكون منصوباً بفعل تام ، أو وصف خلافاً لبعضهم ، وقيل : يجوز حذف المنصوب بالوصف ولكنه قليل ، لأن الفعل أصل في النصب ، وعمل الوصف محمول عليه . **3-** أن لا يكون في الكلام ضمير غيره ، يصلح أن يكون رابطاً لجملة الصلة ، والشرط الأخير عام في حذف الضمير الرابط ، سواء أكان منصوباً أم مجروراً أم مرفوعاً . ومما جاء فيه الضمير الرابط محذوفاً على الشروط المذكورة ، قوله تعالى : **{أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً}** (الفرقان41) ، و **{ قَالَ لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ }**(هود43)،

و{ **وَسَلامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِيْنَ اصْطَفَى اللهُ** } (النمل59)، ، وكل هذا على إرادة الضمير(الهاء) ، أي : بعثه ، ورحمه ، واصطفاهم . ونحو هذا كثير في القرآن الكريم ، وفي الشعر ، ومنه قوله :

كأنَّكَ لمْ تُسْبَقْ مِنَ الدّهْرِ سَاعةً إذا أنتَ أدْرَكْتَ الذي تطلُبُ[41]

أي : تطلبه . ومن المنصوب بالوصف قول الشاعر :

وليسَ مَـنِ الرّاجِي يَخِيبُ بماجدٍ إذا عَجْزُهُ لمْ يَسْتبِنْ بدليلِ[42]

أي : مَن الراجيهِ . ولا يتسع هذا البحث لمزيد من الاستشهاد .

ب- الضمير المجرور [43] : حذفه أقل من حذف المنصوب ، فهو محمول عليه ، لاتفاقهما في كونهما فضلتين . ويكون الضمير في محل جر ، إما بإضافة اسم إليه ، وإمّا بحرف جر . فإن كان الجر بالإضافة فيُشترط في حذفه : **1-** أن يكون المضاف إلى الضمير وصفاً ، وجوّزه بعضهم في غير الوصف ، **2-** أن يكون الوصف ناصباً للضمير تقديراً ، ومنه على رأي أكثرهم قوله تعالى : { **فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ** } (طه72)، أي ما أنت قاضيه. وإن كان الجر بالحرف ، فيُشترط في حذفه : **1-** أن يكون الاسم الموصول ، أو ما أضيف إليه ، أو ما وصف به ، مجروراً بحرف جر كالذي جر الضمير الرابط ، لفظاً ومعنى ومتعلّقاً ، لأن الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به ، فلا بدّ من أن يكون الجار لهما متحدّاً ، من جهة المعنى والمتعلّق ، فإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدلّ عليهما . فقولك : نظرتُ الى مَنْ نظرتَ إليه ، وسلمتُ على والدِ الذي سلمتَ عليه ، ومررتُ بالرجلِ الذي مررتَ به ؛ يجوز فيه حذف الجار والمجرور، (إليه وعليه ، وبه) ، لأن في الكلام مايدلّ عليهما **2-** أن لايكون حذف الضمير موقعاً في اللبس **3-** أن لا يكون الضمير عُمدة **4-** أن لا يكون الضمير الرابط محصوراً **5-** أن لا يكون في الكلام ضمير آخر يصلح للربط . وهذا البحث لا يتسع للتمثيل لكل ما ذكرنا . ومما جاء الحذف فيه بالشروط المذكورة على مذهب قسم من النحاة ، قوله تعالى : { **وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ** } (المؤمنون33)، أي: تشربون منه ، وقال جماعة : الرابط المحذوف منصوب ، والتقدير : ممّا تشربونه . ويرى أصحاب التقدير الأول أن تخريج الحذف على النصب ، يفوّت معادلة فصاحة التركيب ، لأن بداية الآية (مما تأكلون منه) ، فالمرجّح أن يكون التقدير : منه [44] . وقيل : منه قوله تعالى : { **ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ** } (الشورى23) ، أي : به . وفي الآيتين مذاهب أخرى تخرجهما مما نحن فيه ، لايتسع هذا البحث لذكرها . ومن حذف الضمير الرابط المجرور، من صلة الموصول الموصوف به ، قول الشاعر:

إنْ تُعْنَ نفسُكَ بالأمْرِ الذي عُنيتْ نُفُوسُ قومٍ سَمَوا تظفرْ بما ظَفَرُوا[45]

أي : الذي عُنيت به . وقد ورد الضمير الرابط المجرور محذوفاً ، في مواضع معينة ، خلافاً للشروط المذكورة ، فعدّها بعضهم قليلة أو شاذة ، أو ضرورة ، ولا يتسع البحث لذكرها .

ج- الضمير المرفوع [46] **:** يمنع حذفه أكثرهم ، وقال جماعة يجوز حذفه بندرة أو ضرورة . ويشترط في حذفه : **1-** أن يكون مبتدأ ، فلا يجوز حذفه إن كان خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، أو كان فاعلاً أو نائب فاعل **2-** أن يكون خبر الضمير المرفوع بالابتداء مفرداً 3- أن تطول الصلة في غير (أيّ) ، وهذا ما يشترطه البصريون ، ولا يتسع هذا البحث للاستشهاد على ما ذكرنا أو التمثيل له . وجوّز الكوفيون حذفه مطلقاً في (أيّ) وفي غيرها ، سواء طالت الصلة أو قصرت . وقد استدل الكوفيون بالسماع ، ومنه في غير (أي) قراءة [47] قوله تعالى : **{ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ}** (الأنعام 154) ، برفع (أحسن) ، أي: الذي هو أحسنُ . وقول الشاعر :

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لمْ يَنْطُقْ بمِا سَفَهٌ ولا يَحِدْ عنْ سبيلِ المَجْدِ والكَرَمِ[48]

أي : بما هو سفه . ويقيس الكوفيون على ما سبق ، فجوزوا حذف الضمير المرفوع مطلقاً . ويحكم البصريون على ما استدلّ به الكوفيون هنا بالشذوذ ، فلا يجوز الحذف عندهم من صلة غير (أيّ) ، ما لم تطل الصلة ، فلا يحسن حذف الضمير في نحو : جاء الذي هو زائرٌ ، ويحسن في نحو : جاء الذي زائر زيداً ، ويزداد الحذف حسناً إذا زادت الصلة طولاً ، كقوله تعالى: **{ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وفِي الأَرْضِ إِلَهٌ }** (الزخرف84) ، أي : وهو الذي هو في السماء إله وفي الأرض هو إله } ، بمعنى معبود فيهما .

ويمنع جماعة حذف المرفوع في غير (أيّ) ، سواء طالت الصلة أو لم تطل ، لأن العائد هنا شطر الجملة ، وليس فضلة . أمّا (أيّ) فلم يشترط معها طول الصلة اتفاقاً [49]، ومن الحذف معها قول الشاعر:

إذا ما لقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلّمْ على أيِّهِمْ أفْضَلُ[50]

برفع (أيهم) ، أي : على أيِّهم هو أفضلُ . ويذكر قسم من النحاة مواضع أخرى يمتنع فيها حذف الضمير المرفوع ، لا يتسع هذا البحث لذكرها .

أمّا حذف الضمير(العائد) من صلة (أل) الموصولة ، نحو : المُكْرِمُها زيدٌ هنداً ، سواء طالت الصلة معها أو لم تطل ؛ ففيه مذاهب ، نوجزها بما يأتي [51] : **1-** الجواز مطلقاً **2-** المنع مطلقاً ، ، وإن كان الضمير العائد مفعولاً ، لخفاء موصوليتها والضمير أحد دلائل موصوليتها **3-** الجواز إن دلّ عليه دليل ، وعدّ بعضهم حذفه قبيحاً **4-** يحسن حذفه لأجل الطول ، إذا كان الوصف(صلتها) متعدّ الى أكثر من مفعول **5-** جواز الحذف ضرورة . ولا يتسع هذا البحث للاستشهاد أو التمثيل .

ب- الموصوف ،وصفته ،والضمير(العائد) الرابط :

1- الموصوف : يذهب معظم النحويين الى أن القياس يمنع حذف الصفة أو الموصوف ، وإقامة أحدهما مقام الآخر ، لأنهما كالشيء الواحد ، من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من

مجموعهما . وقيل : من حق الصفة أن تصحب الموصوف ، إلّا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه . وقيل أيضاً : إن في الصفة معنى زائداً على الموصوف ، فإذا عُلِم الموصوف جاز حذفه وإبقاء الصفة،لإفادتها المعنى الزائد على الموصوف،لأنها بمنزلة المستقل بالنظر الى المعنى الزائد [52] . جاء في الخصائص (2/366-367) : " وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأكثر ذلك في الشعر ، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يحظره ، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص ، وإما للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ، ولا تخفيف اللفظ منه ، هذا مع ما ينضاف الى ذلك من الإلباس وضد البيان . ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ بطويلٍ ، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ ، أن الممرور به انسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك ، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه ، أو شهدت الحال به . وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث " . فإن قيل : لِـمَ حُذِف الموصوفُ وأقيمت الصفة مقامه، ولم يفعل ذلك في الموصول ؟، فجوابه في الأشباه والنظائر(2/139- 140) : " قيل لأن الصفة تدلّ على الذات التي دلّ عليها الموصوف بنفسها ، باعتبار التعريف والتنكير ، لأنها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرّف ، فلو حذف لكانت الجملة نكرة ، فيختل المعنى " .

ومن مواضع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في سعة الكلام ، أي حذفه جوازاً في غير مواضع الضرورة الشعرية [53] : **أ**- أن تكون الصفة اسماً يختصّ بجنس الموصوف ، أي من الاسماء الجارية على الفعل ، نحو : مررت بكاتب، أو حائض ، ومنه قوله تعالى : **{ وعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِيْنٌ }** (الصافات48) ، أي : حُور قاصرات . فإذا كان الاسم الواقع صفة لا يختصّ بجنس الموصوف امتنع حذفه، فلا نقول : مررت بحَسَنٍ أو جميلٍ أو طويلٍ ، ونحوها ، لأن الحُسْنَ والجمالَ والطولَ ، لا يختصّ بجنس دون آخر ، فلا يُعلم جنس الموصوف به إذا حُذف . **ب**- أن يظهر أمر الموصوف ويُعرف أمره ، فيُستغنى عن ذكره ، وتصير الصفة كاسم الجنس الدالّ على معناه ، أي تستعمل الصفة استعمال الأسماء ، فلم يظهر موصوفها أصلاً ، نحو : الأبطحُ والأجرعُ ونحوهما **ج**- أن تكون الصفة اسماً صالحاً لمباشرة العامل ، أي لمباشرة ما كان الموصوف مباشره ، نحو : اعملْ صالحاً ، أي : عملاً صالحاً ، ومنه قوله تعالى : **{ وألَنّا لَهُ الحَدِيْدَ . أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ }**(سبأ10-11) ، أي : دروعاً سابغات ، فحُذف الموصوف للعلم به ، وإن كانت الصفة لا تختصّ بالموصوف ، ولكن تقدّم ذكر الحديد أشعر به ، فإن لم تصلح الصفة لمباشرة العامل ، امتنع حذف الموصوف غالباً **د** - أن تكون الصفة جملة **أو** شبه جملة ويكون الموصوف بعض اسم مجرور بـ (من) ، كقولهم : مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أقامَ ، أي : منا فريق ظعن ومنا فريق أقام ، أو نحو ذلك ، ويقدر الكوفيون : الذي أو مَنْ ظعن ، أي موصولاً ، وتقدير موصوف أقيس ، لأن اتصال الموصول بصلته أشدّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ، فيسهل حذف الموصوف دون

الموصول. ومن حذف الموصوف قوله تعالى : **{ومَا مِنّـا إلّا لَـهُ مَقامٌ مَعلُومٌ}** (الصافات164) ، أي: إنسان أو شخص أو نحو ذلك، و **{مِنْهُمُ الصّالِحُونَ ومِنْهُمْ دُوْنَ ذلِكَ}** (الأعراف168) ، أي : ومنهم قوم أو جماعة أو أشخاص دون ذلك . أو مجرور بـ (في) على مذهب بعضهم ، كقولهم : ما في قومِكَ يفضُلُكَ في الكرمِ والوفاءِ ، أي: ما في قومِك أحدٌ ، أو شخصٌ . فإن لم يكن الموصوف بالشروط الذي ذكرنا ، أو لا دليل على حذفه ، سواء أكانت الصفة مفردة أوجملة، لم يحذف الموصوف إلّا في ندرة كلام أو ضرورة شعر [54] . وهذا البحث لا يتسع للتفصيل أوالاستشهاد .

2- الصفة : يجوز حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها إذا دلّ عليها دليل ؛ وهو قليل أو نادر ، لأن حذفها ينافي الغرض الذي جيء بها من أجله ، وهو إيضاح الموصوف وبيانه ، أو إزالة الاشتراك أو العموم في الأسماء ، كما أن حذف الصلة يفوّت المقصود في الكلام ، لأنها مبيّنة وموضّحة للموصول ، فهي الصفة في المعنى ، على ما سبق بيانه ، فضلاً على أن الصفة من مقامات الإطناب والإسهاب ، والحذف من باب الإيجاز والاختصار ، فلا يجتمعان لتدافعهما [55] . ولكن قد تحذف الصفة على قلة وندرة، وذلك عند قوة دلالة الحال عليها ، كما تحذف الصلة عند ذلك . ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم : سِيْرَعليهِ ليلٌ ، وهم يريدون : ليلٌ طويلٌ ، ويوضّح ابن يعيش في شرح المفصل (م1/626-627) حكاية سيبويه هذه إذ يقول : " وكأن هذا إنما حُذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ، ما يقوم مقام قوله (طويل) ، وذلك إذا كنت في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان واللهِ رجلاً ، وتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) وتمطيط اللام وإطالة الصوت بها ، فيُفهم من ذلك أنك أردت : كريماً أو شُجاعاً أو كاملاً . وكذلك في طرف الذمّ إذا قلتَ : سألتُ فلاناً فرأيتُه رجلاً ، وتزوي وجْهَكَ وتُقَطِّبُـهُ ، فتغني عن : (بخيلاً أو لئيماً)، ... فإن عريت الحال من الدلالة لم يجز الحذف" [56] . وهذا النوع من الحذف في باب الصفة ، قد ورد ما يشبهه في باب الصلة ، وذلك عندما يريد المتكلم تفخيم الصلة وتعظيمها ، على ما سبق بيانه . ومن حذف الصفة مفردة أو جملة لدليل لفظي أو معنوي [57] قوله تعالى : **{ قَالُوا الآنَ جِئْتَ بالحَقِّ }**(البقرة 71)، أي : الحقّ البيّن أو الواضح ، وقيل : لولا أن المعنى على هكذا لكفروا لمفهوم المقالة ، و **{إنّـهُ لَيْسَ مِنْ أهْلِكَ}** (هود46)، أي : أهلك الناجين ، و {**وأُتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيءٍ**}(النمل23)، أي من كلّ شَيءٍ أحبته ، أو نحو ذلك، و **{ فَتَحْنا عَلَيْهِمْ أبْوابَ كُلِّ شَيءٍ}** (الأنعام44)، أي: كلّ شيء أحبوه ، أو نحو ذلك ، و **{ تُدَمّرُ كُلَّ شَيءٍ}**(الأحقاف25) ، أي : تدمر كلَّ شيءٍ سُلطتْ عليه ، بدليل قوله تعالى : **{ ما تَذَرُ مِنْ شَيءٍ أتَتْ عَلَيْهِ إلّا جَعَلَتْـهُ كَالرَّمِيْمِ }**(الذاريات42) .

3- الضمير(العائد)الرابط [58] : حذف الضمير الرابط في الصفة قليل ، قياساً بحذفه في الصلة، وكثير قياساً بحذفه في الخبر . وحذفه في الصفة حسنٌ كما هو حسنٌ في الصلة ، لما بينهما من

أوجه الاشتراك ، ومنها : أن الصفة تكمّل الموصوف وتوضّحه وتخصّصه ، ولا تعملُ فيه ، ولاتتقدّم عليه ، والصلة كذلك مع الموصول ، إلّا أن الحذف في الصفة أقل حسناً ممّا في الصلة ، لأن ارتباط الصفة بالموصوف ، أقل من ارتباط الصلة بالموصول ، فالموصول لا تكون له فائدة متجرداً من الصلة ، والموصوف يستقل بنفسه في الغالب . وحذف الضمير الرابط (كثرة وقلة) في الصفة ، كما هما في الصلة ، فالحذف كثير في المنصوب ، ويليه المجرور ، ويليه المرفوع . ومما جاء في المنصوب ، قول الشاعر :

أبَحْتَ حِمَى تِهامَةَ بعدَ نَجْدٍ   ومَا شَيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَباحِ[59]

أي : حميته . وقول الآخر :

وما أدْري أغَيّرَهُمْ تَنَاءٍ   وطُولُ العَهْدِ أمْ مَالٌ أصَابُوا ؟[60]

أي: مال أصابوه . ومما جاء في المجرور ، قوله تعالى : **{ واتّقُوا يَوْمَاً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً}**(البقرة 48) ، أي لا تجزي فيه نفسٌ ، وقول الشاعر :

مِنَ اليومِ زُورُوهَا خَلِيْلَيَّ   سَيَأتِي عَلَيْهَا حِقْبَةٌ لا نَزُوْرُها[61]

أي : لا نزورها فيها . ومما جاء في المرفوع ، حديث الرسول الكريم (ص) : ((فَرُبَّ كاسِيَةٍ في الدّنيا عَارِيَةٌ في الآخِرَةِ)) [62] ، أي هي عارية ، فحُذف الضمير(هي) صدر الجملة ، وهو المبتدأ ، وجملة (هي عارية) في موضع صفة لـ (كاسية) ، وقول الشاعر :

إنْ يقتلُوكَ فإنَّ قتلَكَ لمْ يَكُنْ   عَاراً عَليكَ ورُبَّ قَتْلٍ عَارُ[63]

أي : وربّ قتلٍ هو عار، وجملة (هو عار) في موضع صفة لـ (قتل) . والحديث الشريف والبيت الشعري، يخرجان ممّا نحن فيه على مذهب الكوفيين وبعض البصريين ، لأنهم يقولون باسمية(ربّ) . والمرجّح ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وهو كونها حرف جرّ ، انفردت بوجوب تنكير مجرورها ونعته . ويخرجُ البيتُ أيضاً على رواية بعض المصادر ومنها الأغاني ، وهي : (وبعضُ قتلٍ عارُ) . ومجمل القول : إنّ في حذف الضمير الرابط لجملة الصلة والصفة خلافات كثيرة ، لا يتسع هذا البحث للتفصيل فيها .

سابعاً / في التقديم والتأخير :

أ ــ **الصلة [64] :** يرى النحويون أن ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقديمه عليه ، كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة على بعضها الآخر ، لذا منعوا تقديم الصلة ولا تقديم جزء منها على

الموصول ، لأنها بمنزلة الجزء منه ، أي أن الموصول وصلته كجزءي اسم واحد ، وأشبه شيء بهما الاسم المركب تركيب مَزْج ، نحو : مَعْدِ يكرب ، وحضرموت ونحوهما . وقد ثبت للموصول التقدّم على الصلة، لكون الصلة مبيّنة له ، ومُزيلة لإبهامه ، فيجب أن تتأخر عنه ، كذلك لا يتقدم معمول الصلة عليها،لأنه أيضاً جزء منها، عدا الظرف والجار والمجرور ، فلهم في تقديمه مذاهب ، نوجزها بما يأتي : **1**-المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين خلافاً لبعضهم **2**- الجواز مطلقاً وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين ، وحجتهم أن العرب يتوسعون في الظرف والجار والمجرور، في التقديم والتأخير في مواضع مختلفة **3**- جواز التقديم ، إذا جر الاسم الموصول بـ (مِن) ، وهو مذهب ابن مالك ، ومما استشهد به قول الشاعر :

لا تظلِمُوا مِسْوَرَاَ فإنـّهُ لكـُمُ مِنَ الذينَ وَفَـوا فِي السِّرِّ والعـّلـَن[65]

وقول الآخر : وأهْجُو مَّنْ هَجَاني مِنْ سِواهُمْ وأعْرِضُ مِنـهُمُ عَمّنْ هَجَانِي [66]

4- الجواز مع (أل) فقط ، إذا جُرّتْ بـ (مِن) ، وهو مذهب بعضهم ،ومما استشهدوا به قوله تعالى : { **وكانـُوا فِيهِ مِنَ الزّاهِدِينَ** } (يوسف 20) ، و { **قالَ إنـّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ القـَالِيْنَ** } (الشعراء168)، و { **إنـّي لَكُمَا لـَمِنَ النـّاصِحِينَ** } (الأعراف21) . وما ورد في ظاهره تقديم معمول الصلة (الظرف والجار والمجرور) على الموصول وصلته ، يؤوّله البصريون بتقدير متعلـّق للصلة من جنس المذكور، ولا يتسع هذا البحث للتفصيل في هذه المسألة . وفيما أرى أن في التأويل تكلفاً وتعسّفاً ، والمرجّح الحكم على ما ورد منه بالندرة أو الضرورة . أمّا تقديم بعض أجزاء الصلة على بعضها الآخر ، فجوّزه جماعة ، نحو: جاءني الذي قائمٌ أبوه ، أوالذي أكرمَ زيداً أبوه ، أوالذي زيداً أكرمَ أبوه . لأن أجزاء الصلة عندهم وإن كانت كالجزءين أيضاً، فلا يجب فيهما ترتيب أحدهما على الآخر، بل كجزءين يجوز تعقب كلّ واحد منهما للآخر ، بخلاف الصلة والموصول ، فإنّ تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب ، أي يجب أن تتأخرالصلة عن الموصول ، لكونها مبيّنة له ، على ما سبق بيانه

ب- الصفة : يذهب جمهور النحويين الى أن ما كان كالجزء من متعلـّقه ؛ لا يجوز تقديمه عليه ، كما لا يتقدّم بعض حروف الكلمة عليها ، ومن ذلك الصفة (النعت) ، لأنه من حيث أنها مكمّلة للموصوف ، ومتمّمة له ، أشبهت الجزء منه ، فلا تتقدم عليه ، كما لا تتقدم الصلة على الموصول ، والمضاف إليه على المضاف ، والمجرور على الجار ، ونحوها . كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بالصفة على الموصوف، كما لا يتقدم ما اتصل بالصلة على الموصول [67] . فلا نقول : مررتُ بظريفٍ رجلٍ ، ولا جاءني العاقلُ الرجلُ ، تريد : برجلٍ ظريفٍ ، والرجلُ العاقلُ . ولا نقول : مررت دارَه برجلٍ بائع ، تريد : برجلٍ بائع دارَهُ . وهذا الحكم يشمل الصفة الواحدة باتفاق ، والصفات المتعددة أيضاً على مذهب بعضهم ، في جواز تقديم بعض الصفات المتعددة على الموصوف . فنقول : هذا عاقلٌ رجلٌ فاضلٌ عالمٌ ، فإن قـُدّمت الصفة الواحدة على الموصوف ، كان التقديم قبيحاً باتفاق ، فإن عُدِل الى الحال ، فقيل : هذا ضاحكاً رجلٌ ، كان قبيحاً أيضاً عند

أكثرهم ، لأن (ضاحكاً) حال من النكرة (رجل) ، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد يأتي نكرة بمسوغ . وقد اختار معظم النحويين هذا النصب على الحال وإن كان قبيحاً ؛ ويسمّونه أحسن القبيحين . وقيل : إن تقديم الحال على صاحبها النكرة لتكون مسوّغاً لمجيئها منه ؛ قد قلل من قبحه قياساً بما في تقديم الصفة على موصوفها من قبح أيضاً ، لمخالفته اتفاقهم على منع تقديمها ، لا سيما الصفة الواحدة . ويوضح ابن يعيش المسألة في شرح المفصل (م398/1- 390) ، بقوله : " لو قلتَ : جاء رجلٌ ضاحكاً ، لقبح مع جوازه ، وجعله وصفاً لما قبله هو الوجه ، فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال ، وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف ، لأن الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف ، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول . وإذا لم يجز تقديمها صفة عُدل الى الحال ، وحُمل النصب على جواز : جاء رجلٌ ضاحكاً ، وصار حين قُدّم وجه الكلام ، ويسمّيه النحويون أحسن القبيحين ، وذلك أن الحال من النكرة قبيح ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح " (68) ومنه قول الشاعر :

لِمَيّةَ مُوْحِشاً طَـلَـلُ يَـلُـوحُ كَأَنَّـهُ خِـلَـلُ(69)

والأصل : طلل موحش ، فقدم الصفة على موصوفها ونصبها على الحال . وقال جماعة : هذا الكلام أكثر ما يكون في الشعر ضرورة ، وأقل ما يكون في سعة الكلام ، وذكروا شواهد نادرة عليه ، تحتمل عند غيرهم أوجه أخرى ، تخرجها ممّا نحن فيه (70) . ولا يتسع هذا البحث للتفصيل في هذه المسألة .

ثامناً / في الفصل والوصل :

أ- الصلة (71) : يمنع أكثر النحويين الفصل بأجنبي أو بغير أجنبي ، بين الاسم الموصول وصلته ، و بين الصلة ومتعلقاتها ، و بين بعض متعلقات الصلة وبعضها الآخر، لأن الاسم الموصول وصلته كاسم واحد ، وكذا الصلة ومتعلقاتها ، على ما سبق بيانه . وعلى مذهب هؤلاء لا يفصل بين الموصول وصلته بتابع للموصول(كالصفة والبدل وعطف البيان وعطف النسق والتوكيد) على الرغم من أنها غير أجنبية من الموصول . كذلك لا يخبر عن الموصول ، ولا يستثنى منه ، إلّا بعد تمام الصلة ، ولا يتسع هذا البحث للشرح والتمثيل لكل ما ذكرنا . وجوّز جماعة الفصل بين الموصول وصلته قليلاً بمعمول الصلة ، لأنه غير أجنبي منها ، نحو : جاء الذي زيداً أكرمَ ، أو إيّاهُ أكرمتُ . وجوزت جماعة أخرى الفصل بينهما بجملة القسم ، كقول الشاعر :

ذاكَ الذِي – وأبِيْكَ – يعرفُ مالكاً والحقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ الباطِلِ(72)

وبجملة الحال، كقول الآخر : إنَّ الذي - وهُوَ مُـثْرٍ- لا يجودُ حرٍ بفاقةٍ تعتريهِ بعدَ إثْرَاءِ (73)

وبجملة النداء بعد الخطاب ، كقول الشاعر :

وأنتَ الذي ياسَعْدُ أُبْتَ بِمَشْهدٍ   كريمٍ وأثوابِ السّيادةِ والمَجْدِ[74]

فإن لم يسبق النداء مخاطبٌ عدّ الفصل شاذاً ، ولم يجز إلّا في ضرورة على رأي ابن مالك ، كقوله :

تعالَ فإنْ عاهَدْتنِي لا تَخُونُنِي   نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئبُ يصْطَحِبانِ[75]

كذلك عدّ الفصل شاذاً ، بين الصلة ومعمولها بأجنبي ، وجاز للضرورة في قول الشاعر :

وأبغَضُ مَنْ وضَعْتُ إليَّ فيهِ   لِسَانِي مَعْشَرٌ عنهُمْ أذودُ[76]

فصل بين الصلة (وضعت) ومعمولها(لساني) بـ (إليَّ) ، وهو أجنبي منها ، وموضعه بعد (لساني) .

ب ـ الصفة [77] **:** يجوز الفصل بين الصفة والموصوف ، بأجنبي أو غير أجنبي منهما ،لأن اتصال الصفة بموصوفها أقل من اتصال الصلة بموصولها ، وهذا مذهب أكثر النحويين ، فيجوز القول : هذا رجلٌ ـ وربِّكَ- فقيهٌ ، وأكرمتُ زيداً أخاكَ الخياطَ، وجاءَ خالدٌ نفسُهُ الشاعرُ ، ومررتُ بزيدٍ ـ وأنا فرحٌ – الفائزِ في السباق ، ونحو ذلك . ومنه قوله تعالى : **{ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وإنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ }** (الواقعة 76)، ففي الآية اعتراض بين الموصوف(قسم) وصفته (عظيم) ، بجملة (لو تعلمون) . ومنع جماعة الفصل بينهما ، لأنهما كشيء واحد . والقول بالفصل أرجح ، ولكنه قليل .

تاسعاً / في الإعراب والعامل :

أـ الموصول وصلته [78] **:** الاسم الموصول يتم اسماً بصلته ، فيكون حكمه حكم سائر الأسماء التامة، في المجيء في مواقع إعرابية مختلفة في الجملة ، وهذا مذهب أكثر النحاة ، فيعرب فاعلاً ومبتدأ وخبراً ومفعولاً ، ومجروراً ونحو ذلك ، ولذا ذهب جماعة الى أن الاسم الموصول لا يكون له موضع من الإعراب إلّا إذا تم بصلته ، لأنه أشبه الحرف من حيث إنه لا يدل على معنى في نفسه ، إنما معناه في غيره ، ويرد ابن يعيش هذا المذهب في شرح المفصل (م101/2) ، إذ يقول : " والصواب عندي أن الإعراب للاسم الأول الموصول، ومجرى الصلة من الموصول مجرى الصفة من الموصوف ، فكما لا يتوقف إعراب الموصوف على تمامه بالصفة ، كذلك لا يتوقف إعراب الموصول على تمامه بالصلة . ويوضّح ذلك لك أن المُعرب من الموصولات يظهر الإعراب فيه ، نحو : أيّ ... فكما أن الإعراب هنا ظاهر في (أيّ) ، كذلك ينبغي أن يكون في (الذي) وأخواتها " .

أما الصلة ففي إعرابها مذهبان : أحدهما : إن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ، لأنه لا يصح وقوع المفرد مقامها ، كما يصحّ ذلك في خبر المبتدأ والحال والصفة ونحوها، وهذا مذهب أكثر

النحويين . والثاني : إنها تتبع الموصول في إعرابه ، فتكون في محل رفع أو نصب أو جر ، وذلك بحسب إعراب موصولها ، أي كالصفة والموصوف في التوافق في الإعراب ، وهذا مذهب جماعة من النحويين .

أما العامل في الاسم الموصول فيكون معنوياً كالابتداء ، أو لفظياً كالفعل وما يشبهه، فحكمه حكم أيّ اسم تام ، يستحق نوعاً من الإعراب بحسب موقعه في الجملة . وأما الصلة فالقول في عاملها يكون بحسب المذهبين المذكورين في إعرابها ، فلا عامل فيها على المذهب الأول، لأنها لا محل لها من الإعراب ، وعلى الذهب الثاني يكون العامل فيها هو نفسه العامل في موصولها ، كما ذهب أكثرهم الى القول بأن العامل في الموصوف هو نفسه العامل في صفته، ولكن على قول جماعة بأن العامل في الصفة هو معنى التبعية فيجوز أن يكون كذلك في الصلة والموصول ، أي أن العامل فيهما معنوي لا لفظي ، وهو ضعيف عند أكثرهم . وفيما أرى أن القول بمعنى التبعية في العامل ، يرجّح في الصلة دون الصفة على سبيل المجاز، لأن اثر العامل الإعرابي لايظهر على معظم الأسماء الموصولة ، فكأنها متمكنة غير أمكن في باب الإعراب ، كما هو حال الأسماء الممنوعة من الصرف إنْ صحّ التشبيه ، فيرجّح القول مجازاً : إن الصلة لها محل من الإعراب بالتبعية المعنوية للاسم الموصول ، لأنها مبيّنة له ، فلولا الصلة لما أفاد الاسم الموصول معنى وحده ، على ما سبق بيانه . ومجمل القول : لمّا كان الموصول وصلته كجزءي اسم واحد ، فلا يصح أن يعرب جزء الاسم الأول وجزؤه الثاني لا محل له من الإعراب

ب- الموصوف وصفته (79) **:** الموصوف اسم تام يستحق الإعراب بحسب موقعه في الجملة ، وإعرابه لا يتوقف على تمامه بصفته ، إذ يقع فاعلاً ومبتدأ وخبراً ومفعولاً ومجروراً، ونحو ذلك ، كما لا يتوقف إعراب الموصول على تمامه بصلته ، وهذا مذهب أكثرهم فيهما . والصفة المفردة تعرب تبعاً لموصوفها في الرفع والنصب والجر ، فهي من التوابع كالتوكيد والبدل والعطف . أما الجملة الموصوف بها فلها محل من الإعراب ، لأنها تقع موقعاً يصح وقوع المفرد فيه وهوالصفة المفردة ، فتعرب الجملة أيضاً تبعاً للموصوف ، فتكون في محل رفع أو نصب أو جر . أما العامل في الموصوف فهو كما في الموصول،أي: يكون معنوياً أو لفظياً ، على ما سبق بيانه . وفي عامل الصفة سواء كانت مفردة أو جملة خلاف ، فمذهب أكثرهم أن العامل فيها هو نفسه العامل في موصوفها لأنهما كالاسم الواحد ، وهي من التوابع المعلومة ، فإذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ الفقيهِ، كان جرّ الفقيه بالباء نفسها الجارة لـ (زيد) ، والباء عامل لفظي . وذهب جماعة الى أن العامل في التوابع ومنها الصفة هو تبعيتها لِمَا جرت عليه ، وهو عامل معنوي . ومجمل القول : فلا وجه للشبه بين جملتي الصلة والصفة في الإعراب ،على مذهب معظم النحويين فالأولى على مذهب أكثرهم لا محل لها من الإعراب ، والثانية باتفاق لها محل من الإعراب ، للعلّة التي ذكرت في كل واحدة منهما ، وهي أن الصلة لا تكون إلّا جملة ، لأنه لا يصح أن يقع المفرد موقعها ، وجملة الصفة يقع المفرد موقعها ، أي أن الصفة تجيء مفرداً وجملة ، كما يجيء الخبر والحال كذلك .

والصواب - فيما أرى – أن تطرح مسائل الخلاف النحوي في تعدد العامل ، لأنه لا طائل فيها ، وهي كثيرة ، منها خلافهم هنا في العامل في الصلة والموصول ، والصفة والموصوف ، على ما سبق بيانه .

خلاصــة البحـــث

1- الصلة : جملة يفتقر إليها الاسم الموصول ، لتزيل إبهامه وتوضّحه . والصفة : تكمّل معنى الموصوف (توضيحاً أو تخصيصاً) ببيان صفة من صفاته ، أو من صفات ما تعلق به (سببيّه) . وهي ثابتة لا تفارقه، والصلة ليس كذلك .

2- جملة الصلة على مذهب أكثرهم لا محل لها من الإعراب ، وعليه فلا تبعية هنا في الإعراب ، وعلى مذهب جماعة تعرب بإعراب الاسم الموصول . ولا تبعية هنا أيضاً في الإفراد والتذكير والتعريف وضدها . والصفة المفردة تتبع الموصوف مطلقاً ، في الأحوال التي ذكرناها ؛ إذا كانت حقيقية ، وفي بعض الأحوال إذا كانت سببيّة . والجملة الموصوف بها لها محل من الإعراب بلا خلاف .

3- يشترط في الصلة أن تكون جملة لا مفرداً ، والجملة خبرية خلافاً لبعضهم ، معهودة للمخاطب في الغالب ، وقد تبهم الصلة أحياناً لغرض ما ، وقد يوصل بالظرف والجار والمجرور ، ويقدر متعلقهما فعلاً لا اسماً . والصفة تجيء مفرداً وجملة، ويشترط في الجملة الموصوف بها أن تكون خبرية ومعهودة في الغالب أيضاً ، ويوصف بالظرف والجار والمجرور أيضاً ، ويقدّر متعلقهما اسماً أو فعلاً ، وليس تقدير فعل لا غير كما في الصلة .

4- يشترط في الصلة وجود ضميرعائد على الاسم الموصول ليربطها به ، وقد تربط بالاسم الظاهر ، والضمير العائد يجوز حذفه لدليل عليه . ويشترط وجود العائد (الرابط) أيضاً في الجملة الموصوف بها ، وهو ضمير الموصوف . وشروط حذف الضمير الرابط في الصفة هي نفسها في الصلة ، ولكن حذف الضمير الرابط من الصلة أكثر وأسهل من الصفة .

5- لا يجوز تعدد الصلة لموصول واحد بلا عطف ، ولكن جماعة منعوا التعدد حتى في العطف ، وعدّوا ذلك من باب حذف الاسم الموصول ، فقدروه في الكلام . وفي الصفة جوّزوا تعددها للموصوف الواحد ، بالعطف وغير العطف ، وجوّزوا قطع بعضها عن إعراب الموصوف .

6- يمنع أكثرهم حذف الصلة في غير (ال) ، وجوّز بعضهم حذفها بندرة أو ضرورة ، أما حذف صلة (أل) فلا يجوز باتفاق . وقد يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه بدليل ، وهو قليل ، وجوّزوا حذف الصفة مفردة وجملة ، وإقامة الموصوف مقامها ، وهو قليل أو نادر أيضاً . ولا يجوز ذلك في الصلة .

7- لا تتقدم الصلة على الموصول مطلقاً، ولا يتقدم جزء منها عليه ، وجوز جماعة تقديم بعض الصلة على بعضها الآخر، وفي تقديم معمول الصلة إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الاسم الموصول مذاهب . والصفة لا تتقدم على الموصوف مطلقاً ، ولا يجوز تقديم ما اتصل بالصفة على الموصوف .

8- لا يجوّز أكثرهم الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي أو بغيره ، ولا بين الصلة ومتعلقاتها ، ولا بين بعض متعلقات الصلة وبعضها الآخر، وجوّز جماعة الفصل بمعمول الصلة ، وبجمل القسم والحال والنداء بعد الخطاب . و في الصفة جوّز أكثرهم الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي أو غير أجنبي منهما ، لأن اتصال الصفة بموصوفها أقل من اتصال الصلة بموصولها . ومنع جماعة الفصل بينهما ، كما منعوا ذلك في الصلة وموصولها .

9- جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ، وعليه فلا عامل فيها ، وذهب بعضهم إلى أنها تعرب بإعراب الاسم الموصول . والجملة الموصوف بها لها محل من الإعراب باتفاق . أما العامل في الصفة فمذهب أكثرهم الى أنه العامل في الموصوف نفسه ، وذهب جماعة الى أن العامل فيها هو معنى التبعية ، أي أنه عامل معنوي . وفيما أرى أنه لا طائل من هذا الخلاف ونحوه ، في مسألة العامل ، سواء في الصلة أو الصفة .

The Differences and Similarities between the Subordinate Relative Clause and the Adjective: A Grammatical Study

Abstract

1. The subordinate relative clause is a sentence where the relative pronoun lacks_to remove its ambiguity and to clarify it. The adjective completes the meaning of the substantive noun (clarification and particularization) by showing one of its properties , or the property of what is relating to (casual) which is fixed and does not separate from it.
2. The sentence of the subordinate relative clause according to the belief of most grammarians has no place in parsing, so there is no consequential here in parsing, and on the belief of some grammarians it is parsed according to the parsing of the relative pronoun.
3. It is stipulated that the sentence of the subordinate relative clause be a sentence not a singular word, and the sentence is predicative in contrast to some grammarians.

4. It is stipulated that in the relative clause the presence of an anaphoric (back referring) suffix pronoun related to the relative pronoun to connect it with. It may be connected to the apparent name, and the anaphoric pronoun can be deleted for an evidence on it.
5. It is not permitted to multiply the relative clause to one relative pronoun without conjunction, but some grammarians did not permit the multiplicity even in conjunction. They considered this from the viewpoint of deleting the relative pronoun, and they assumed it in speech. In adjectives, they allowed the multiplicity to one substantive by conjunction or without it.
6. Many grammarians did not permit the deletion of the relative clause in other than (the) (ال). Some permitted its deletion in rare cases or in necessity, but the deletion of the relative clause of (the) (ال) is not permitted in agreement.
7. The relative clause does not come before the relative pronoun absolutely, nor part of it. Some grammarians permitted the advancing of some of the relative clause on the other part of it.
8. Many grammarians do not permit the separation between the relative clause and the relative pronoun by a foreign or without it nor by the relative clause and what is relating to, and nor between what is relating to the relative clause and some other parts.
9. The sentence of the relative clause has no place in parsing, so there is no word governing another. Some grammarians believe that it takes the same parsing of the relative pronoun. The sentence used as a substantive has a place in parsing in agreement,

فهرس هوامش البحث

(1) ينظر في الاسم الموصول وصلته عامة : الخصائص 321/1 ، والمقتصد 125/1- 131،وشرح المفصل م2/ 101- 124،وشرح الرضي 88/3- 108 ، وشرح ابن عقيل 125/1-160، وشرح قطر الندى 100- 115،والمغني71/1- 76 ، وشرح التصريح1/ 131- 133، وهمع الهوامع م1/ 319- 356، والأشباه والنظائر155/1- 156، و 2/ 41- 42 .

(2) ينظر : شرح المفصل م150/3 ، لسان العرب-مادة(وصل) وشرح التصريح130/1 .

(3) ينظر : الكتاب 103/2، لسان العرب- مادة(وصل) والصحاح – مادة (وصل) .

(4) ينظر في صلة الاسم الموصول : دلائل الإعجاز 154- 156، والمقتصد 128/1- 130، 276- 277، وشرح المفصل م2/ 116-118، وشرح الرضي 88/3- 98، وشرح ابن عقيل 139/1-

146، والمغني 1/ 71- 72 و2/761- 762، وشرح التصريح 1/140- 141، وهمع الهوامع م1/331- 340، والدرر1/155-159، ومعاني النحو 1/ 112- 113 ،117-119 .

(5) ينظر في باب الصفة والموصوف (النعت والمنعوت) عامة : شرح المفصل م1/599- 627، وشرح الرضي2/310- 350 ، وشرح ابن عقيل 3/157- 169، وهمع الهوامع م3/145- 158.

(6) ينظر : شرح المفصل م1/599، و لسان العرب – مادة (وصف) و(نعت) ، والقاموس المحيط – باب الفاء فصل الواو ، وباب التاء فصل النون .

(7) ينظر في المصطلح والأغراض : شرح المفصل م1/599- 601، وشرح الرضي2/313-314. وشرح ابن عقيل 3/ 157-158، وشرح التصريح 2/107- 109 ،وهمع الهوامع م3/145.

(8) ينظر :المقتصد 2/917-926، وشرح المفصل م1/ 616- 621 ،وشرح الرضي 2/331 - 336، وهمع الهوامع م3/145- 146 ،والأشباه والنظائر2/ 205.

(9) ينظر في حدّ الصلة ووظيفتها : شرح المفصل م2/116- 118 ،شرح الرضي 3/99-108، وشرح ابن عقيل 1/ 139- 146، وشرح قطر الندى 100- 115، وشرح التصريح 1/ 131- 133، والهمع م1/333- 335 .

(10) ينظر:شرح المفصل م1/559- 600، شرح ابن عقيل 3/157- 159، وهمع الهوامع م3/145 .

(11) ينظر: شرح الرضي 3/139-141، وهمع الهوامع م1/319-331، 338- 339 .

(12) ينظر: شرح المفصل م1/613- 614 ، وشرح الرضي2/ 325-330، وشرح شذور الذهب 433- 434، والمغني 2/855، وشرح ابن عقيل 3/159-160، وهمع الهوامع م3/145- 147.

(13) ينظر : الخصائص 2/201- 202، وشرح المفصل م1/615 ، وشرح ابن عقيل 3/165، وشرح التصريح 2/209-210، والأشباه والنظائر2/152 .

(14) ينظر : شرح الرضي2/337- 344،وشرح شذور الذهب 434، وشرح ابن عقيل3/166- 169، وهمع الهوامع م3/151- 154 .

(15) شرح الرضي 3/91 ، وينظر : المقتصد 1/276_277 ، وشرح المفصل م2/116- 118 .

(16) ينظر : شرح المفصل م2/116- 118، و شرح الرضي 3/91- 92، وشرح ابن عقيل 1/140- 141، وهمع الهوامع 1/ 333- 335 ، وشرح التصريح1/ 140-146 .

(17) ينظر: المقتصد 2/ 911، و شرح المفصل م116/2- 118، وشرح ابن عقيل 140/1-141، وشرح قطر الندى 107-112، وهمع الهوامع م340/1 .

(18) ينظر في الجملة الموصوف بها : الخصائص 321/1، والمقتصد908/2- 912، وشرح المفصل م609/1- 612، وشرح الرضي322/2- 335 ، وأوضح المسالك 306/3- 310،

والمغني560/2-565، وشرح ابن عقيل161/3- 165، والأشباه والنظائر:155/1- 156.

(19) شرح المفصل م1/ 610، وينظر: المقتصد911/2- 913،وشرح الكافية الشافية 1159/3،

وشرح الرضي323/2 ، والأشباه والنظائر238/2 ، وأسرار النحو164 .

(20) ينظر فيه : المقتصد 911/2- 913،وشرح الرضي 2/ 324- 325، وشرح المفصل م1/

610 -611 ،همع الهوامع م3/ 147 . وشرح ابن عقيل 164/3- 165، والمغني 325/1 وشرح التصريح 112/2 .

(21) ينظر في عائد الاسم الموصول : شرح المفصل م116/2- 118، وشرح الرضي93/3،

وشرح ابن عقيل 139/1- 140، والمغني653/2- 656، وهمع الهوامع م336/1-340 .

(22) ينظر: شرح جمل الزجاجي181/1-182 ، 346، وشرح التسهيل(ابن مالك)237/1- 238،

والمغني 655/2 ، وهمع الهوامع م339/1 .

(23) ينظر فيه : المغني655/2، وشرح التصريح140/1، وشرح شواهد المغني559/2، وهمع

الهوامع م339/1- 340، وشرح الأشموني67/1، والدرر165/1.

(24) ينظر : شرح ابن عقيل 187/3- 188 ، وهمع الهوامع 1/ 336 .

(25) ينظر في عائد الموصوف : المقتصد 538/1، وشرح ابن عقيل 162/3، والمغني653/2- 654

(26) ينظر : الأشباه والنظائر 300/1-301

(27) ينظر معاني النحو 1/ 130- 135،

(28) ينظر في تعدد الصفات : الطراز33/2-35، وأوضح المسالك313/3- 318، وشرح ابن عقيل

167/3- 168، وشرح التصريح113/2-117، وهمع الهوامع م154/3- 155 .

(29) ينظر في حذف الاسم الموصول : شرح الرضي152/3-153، وهمع الهوامع م343/1-

344، والخزانة 6/ 161- 162، ومعاني النحو 130/1- 135 .

(30) ينظر فيه : المقتضب137/2، والمغني815/2-816، وهمع الهوامع م1 /343-344، والدرر 172/1.

(31) ينظر فيه : شرح الرضي 152/3- 153، والخزانة161/6 ، .

(32) ينظر : معاني النحو 131/1- 135 .

(33) ينظر في حذف الصلة : شرح المفصل م121/2، وشرح التسهيل (ابن مالك)259/1-265،
وشرح الرضي 150/3- 153، والمغني816/2 ، وهمع الهوامع م1/ 344- 345 .

(34) ينظر فيه : شرح التسهيل 259/1 ، والهمع 342/1 ، الدرر 168/1.

(35) ينظر فيه : شرح التسهيل 262/1 ، والمغني 816/2 ، والدرر168/1.

(36) ينظر فيه : شرح جمل الزجاجي 93/1، 187، و لسان العرب- مادة (لد) و(لتي)239/15 والخزانة 154/6.

(37) ينظر فيه : شرح جمل الزجاجي 187/1،والتسهيل 265/1، والمغني 816/2، وشرح
التصريح 142/1، وهمع الهوامع م344/1، والخزانة 289/2 .

(38) و(39) ينظر في المثل : مجمع الأمثال92/1، وشرح المفصل م121/2،والمغني816/2
والطراز 85/2 ، وشرح التصريح142/1- 143، والخزانة 2/ 155- 156 .

(40) ينظر في حذف الضمير المنصوب : الكتاب45/1، وإعراب القرآن314/1، 330- 331،
وشرح جمل الزجاجي183/1- 184، وشرح التسهيل(ابن مالك) 229/1-230، وشرح ابن
عقيل 153/1- 156 ، وهمع الهوامع م346/1- 247 ، وبحوث نحوية 97-98 .

(41) ينظر فيه : شرح التسهيل(ابن مالك) 229/1 .

(42) ينظرفيه : شرح التسهيل (ابن مالك) 1/ 229- 233 .

(43) ينظر في حذف الضمير المجرور : أمالي ابن الشجري 7/1، وشرح جمل الزجاجي184/1-
185، وشرح التسهيل (ابن مالك) 230/1- 232، وشرح ابن عقيل157/1- 160، وشرح
التصريح146/1- 147 ، وهمع الهوامع م347/1- 349، وبحوث نحوية 98- 100 .

(44) ينظر : البحر المحيط 404/6، والكشاف 31/3 .

(45) ينظر فيه : شرح التسهيل (ابن مالك) 230/1 .

(46) ينظر في حذف الضمير المرفوع : أمالي ابن الشجري216/1-217، وشرح المفصل م 2/
120- 121، وشرح جمل الزجاجي182/1-183، وشرح التسهيل (ابن مالك)232/1-233،
وشواهد التوضيح123- 124 ، وهمع الهوامع م348/1- 349، وبحوث نحوية 100-103 .

(47) ينظر في القراءة:المحتسب64/1، ومشكل إعراب القرآن1/ 278،وشرح ابن عقيل 150/1-151.

(48) ينظر فيه : شرح التسهيل(ابن مالك) 233/1، وأوضح المسالك 1/ 120،وهمع الهوامع م349/1.

(49) ينظر في (أي) : الكتاب397/1-401، والإنصاف(م102) ، وشرح المفصل م2/ 110- 112،

وشرح الرضي 142/3- 145، وشرح ابن عقيل 147/1- 150 ، والمغني 107/1-111.

(50) ينظر فيه : شرح المفصل م112/2، وشرح ابن عقيل148/1، والمغني 108/1،وهمع الهوامع م1/ 349 .

(51) ينظر: همع الهوامع 345/1 - 346، وشرح الأشموني 226/1 .

(52) ينظر: شرح المفصل م622/1، والطراز108/2، والأشباه والنظائر296/1، و205/2 .

(53) ينظر: شرح المفصل م622/1- 627، والمقرب227/1- 228، والطراز107/2-108،

والمغني816/2- 818 ، وشرح التصريح 118/2- 119، والهمع م156/3- 158 .

(54) ينظر: الخصائص366/2-368، وشرح المفصل م622/1- 626 .والمقرب227/1- 228،

وشرح التصريح 1 /119 ، وهمع الهوامع م157/3- 158 ، والخزانة 6/ 162.

(55) ينظر: شرح المفصل م626/1-627، وأوضح المسالك322/3 .وهمع الهوامع م158/3 .

(56) وينظر : الكتاب112/1 ،115، 375، وإعراب القرآن785/3، والخصائص370/2- 372 .

(57) ينظر: إعراب القرآن 783/3، وشرح شذور الذهب127، والمغني818/2،وشرح ابن عقيل

205/3 ، وهمع الهوامع م158/3 .

(58) الكتاب1/ 45، 198، والمقتصد543/1- 544،وأمالي ابن الشجري6/1، 94، والمغني

653/2 - 656، وهمع الهوامع م3/ 147 ، وشرح الاشموني 226/1 .

(59) ينظرفيه : الكتاب 1/ 45، والمغني179/1، و 653/2 .

(60) ينظرفيه : الكتاب 45/1، وشرح ابن عقيل 162/3 .

(61) ينظرفيه : الكتاب198/1، والمقتضب 258/3، والمحتسب 2/ 163 .

(62) ينظر فيه : صحيح البخاري بشرح الكرماني – كتاب العلم129/2- 130 .

(63) ينظر فيه : أمالي السهيلي71، والمغني 832/2 ، والأغاني 14/ 262 .

(64) ينظرفي التقديم والتأخير في باب الموصول وصلته: وشرح الرضي3/ 150، والمغني

703/2، 910، وهمع الهوامع340/1 والأشباه والنظائر 1/ 148 ، 299 .

(65) ينظر فيه : همع الهوامع م342/1، و الدرر 1/ 169

(66) ينظر فيه :همع الهوامع م1/ 343 ، والدرر 1/ 169.

(67) ينظر : الخصائص2/ 212، 382-391، 564 ، والمقتصد1/308- 309، و771/2، والمقرب 227/1، وشرح الرضي 62/2-63 ، والأشباه والنظائر 143/1- 144، و285- 286 ،299 .

(68) وينظر : الكتاب 276/1، و122/2 ، والخصائص632/1،وشرح المفصل389/1- 390 . والأشباه والنظائر1/ 190 ، و80/2 -81 .

(69) ينظر فيه : الكتاب 276/1، والخصائص 632/1،وشرح المفصل م389/1- 390، والمغني117/1- 118،و865/2 . (وفيه رواية أخرى لا تخرجه من موضع الاستشهاد هنا).

(70) ينظر : الكتاب276/1- 277، والخصائص212/1- 213، و2/ 492، والمقتصد704/2، وشرح المفصل م389/1 ، وشرح التصريح375/1 .

(71) ينظر: المغني511/2- 512، وشرح الرضي 3/ 150- 151، وهمع الهوامع340/1-342.

(72) ينظر فيه : الخصائص 336/1، والمغني511/2، وهمع الهوامع م341/1. ويروى(مالك) .

(73) ينظر فيه : همع الهوامع م1/ 341 ، والدرر167/1 .

(74) ينظر فيه : همع الهوامع م1/ 341 ، والدرر 167/1 .

(75) ينظر فيه : الخصائص422/2، والمغني536/2، وهمع الهوامع م341/1 ،والدرر168/1.

(76) ينظر فيه : همع الهوامع م341/1 ، والدرر165/1-166، وحاشية ياسين 128/1 .

(77) ينظر : المغني 510/2- 511 ،والأشباه والنظائر 239/2 .

(78) ينظر: شرح المفصل م101/2-102 ، وشرح الرضي322/3 .

(79) ينظر: الكتاب 209/1-210، والمقتصد217/1، والإيضاح 155/1-156، وشرح المفصل م611/1، وشرح الرضي 322/2-323، والمغني 554/2، وشرح التصريح 107/2-108.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- أسرار النحو:شمس الدين أحمد بن سليمان ، المعروف بابن كمال باشا (940هـ)- تحـ : أمد حسن حامد – نشر دار الفكر – عمّان .

- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي(911هـ)- وضع حواشيه : غريد الشيخ – ط2-

نشر دار الكتب العلمية- بيروت – 1428هـ /2007م .

- إعراب القرآن : المنسوب للزجاج (311هـ) – تحـ : ابراهيم الأبياري – نشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة 1963م .

- أمالي ابن الشجري : ابن الشجري (542هـ) – ط1 – حيدر آباد 1349هـ .

- أمالي السهيلي : عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي(581هـ) – تح : محمد ابراهيم البنا – ط1- مطبعة السعادة – القاهرة 1970م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين : أبو البركات الأنباري (577هـ)- محمد محيي الدين عبد الحميد – نشر المكتبة العصرية – بيروت 1427هـ/2006م .

- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (761هـ)- تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد – ط5 – مطبعة السعادة – مصر 1386هـ/1967م .

- الإيضاح في شرح المفصل (مفصل الزمخشري) : ابن الحاجب النحوي (646هـ) –تحـ : موسى بناي العليلي – نشر وزارة الأوقاف العراقية – مطبعة العاني – بغداد 1982م .

- البحر المحيط : ابن حيان الأندلسي الغرناطي ، المشهور بابي حيان (745هـ) – ط1- مطبعة السعادة – مصر 1328هـ .

- بحوث نحوية في الجملة العربية : د . عبد الخالق زغير عدل – ط1- نشر دار رند للطباعة والنشر- دمشق 2011م .

- تسهيل الفوائد وتكميل الفوائد : ابن مالك (672هـ) – تحـ: محمد كامل بركات – ط1- نشر دار الكاتب العربي – القاهرة 1967م .

- خزانة الأدب ولب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ) – تح : عبد السلام هارون- نشر دار الكتاب العربي – القاهرة 1967م .

- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) – تحـ : محمد علي النجار – ط2- نشر دار الكتب المصرية – القاهرة 1371هـ /1952م .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع : أحمد بن الأمين الشنقيطي (1331هـ)- تحـ : محمد باسل عيون السود – ط1- نشر دار الكتب العلمية- بيروت 1419هـ/1999م .

- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني (477هـ) – تحـ : محمد رضوان الداية وفائز الداية –ط2-

مطبعة سعد الدين – دمشق 1987م .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل(769هـ) : تحـ : محيي الدين عبد الحميد – ط4- نشر دار الغدير – مطبعة معراج – قم 1432هـ

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك الى ألفية ابن مالك) : علي بن محمد بن عيسى الأشموني (929هـ) – تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد – ط2- مطبعة البابي الحلبي – 1939م.

- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل الفوائد) : ابن مالك (672هـ): تحـ : عبد الرحمن السيد –ط1- نشر مكتبة الإنجلو المصرية 19974 .

- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ) : تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء- ط 1- نشر المكتبة التجارية الكبرى – مطبعة الاستقامة – القاهرة 1374هـ/1954م .

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ابن عصفور الإشبيلي (669هـ) – تحـ : د. صاحب أبو جناح- نشر وزارة الأوقاف العراقية – بغداد 1980م .

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (646هـ) : رضي الدين الاسترباذي (686هـ)- تحـ : أحمد السيد أحمد- نشر المكتبة التوفيقية – القاهرة (د . ت) .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري – تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد – ط 8- مطبعة السعادة – القاهرة 1960م .

- شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الأنصاري – تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد- ط11- مطبعة السعادة – مصر 1963م .

- شرح الكافية الشافية " ابن مالك – تحـ : د . أحمد عبد المنعم هريدي – ط1- نشر دار المأمون للتراث – مكة المكرمة 1982 .

- شرح المفصل (مفصل الزمخشري) : ابن يعيش (643هـ) – نشر إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة (د . ت) .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ابن مالك – تحـ : محمد فؤاد عبد الباقي – ط 3- نشر عالم الكتب – بيروت 1983م .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : اسماعيل بن حمّاد الجوهري ( ) – تح : أحمد عبد الغفور عطّار- ط4- نشر دار العلم للملايين – بيروت 1990 .

- صحيح البخاري (256هـ) بشرح الكرماني (786هـ) : نشر المطبعة البهية – 1933م (د . ـ ت) .

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم وحقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة العلوي اليمني(745هـ)- نشر مؤسسة النصر – طهران 1914م .

- الكتاب : سيبويه (180هـ) – ط 1- نشر المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق – القاهرة 1316هـ .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويلفي وجوه التأويل : الزمخشري(538هـ) – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت (د . ت) .

- لسان العرب : ابن منظور (711هـ) – نشر دار صادر ودار ودار بيروت – 1956م .

- مجمع الأمثال : أحمد النيسابوري الميداني(518هـ) – تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد – ط2- مطبعة السعادة – القاهرة 1959م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني (392هـ) – تحـ : علي النجدي ناصف وآخرين – نشر لجنة إحياء التراث – القاهرة1966م .

- معاني النحو : د . فاضل صالح السامرائي – نشر دار الحكمة – بغداد1989م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري – تحـ : مازن المبارك ومحمد علي أحمد – ط 1- نشر مؤسسة الصادق – طهران (مصورة على طبعة دار الفكرالسادسة – بيروت1985م).

- المقتصد في شرح الإيضاح (الإيضاح العضدي لأبي علي النحوي) : عبد القاهر الجرجاني(477هـ)- تحـ : د. كاظم بحر المرجان – ط1- نشر دار الرشيد – المطبعة الوطنية – الأردن1982م .

- المقتضب : محمد بن يزيد المبرد (285هـ) – تحـ : محمد عبد الخالق عضيمه – نشر عالم الكتب- بيروت (د . ت) .

- المقرّب : ابن عصفور الإشبيلي – تحـ : د. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – ط1- مطبعة العاني – بغداد 1971م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي – تحـ : د. عبد الحميد الهنداوي – نشر المكتبة التوفيقية – القاهرة (د . ت) .